المباحث النحوية في تفسير الوسيط لطنطاوي
-الأسماء العُمد أنموذجاً-

ID No. 654

(PP 1 - 21)

https://doi.org/10.21271/zjhs.27.4.1

أبو بكر أحمد محمد

قسم اللغة العربية, كلية التربية, جامعة صلاح الدين-أربيل

abubaker.mohammad@student.su.edu.krd

هاشم محمد مصطفى

قسم اللغة العربية, كلية التربية, جامعة صلاح الدين-أربيل

hashm.mustafa@su.edu.krd

الاستلام: 2022/10/09

القــبول : 2022/11/16

النـــشر : 2022/09/27

ملخص

تناولت هذه الدراسة (المباحث النحوية في التفسير الوسيط للقرآن الكريم -الأسماء العُمد نموذجاً-)، الذي ألفه: سيد محمدطنطاوي المتوفى سنة (431اهـ)، ومن المعلوم أن الدراسات اللغوية برُمّتها قامت في الأصل وأُسست؛ للحفاظ على اللغة وضبطها ومعرفة مفرداتها وتراكيبها، ولاسيما ما يتعلق بكتاب الله تعالى، ولذا اخترنا هذا التفسير الذي تميّز بسلاسة التعبير، ودقة الملاحظة، مراعياً حاجة الجيل الجديد فيما عليه معرفته تجاه كتاب ربه عز وجل، جامعاً بين علم السابقين وأسلوب المعاصرين، وقد عني فيه بالمباحث النحوية بقدر ما يخدم تفسيره ويوضح المشكل من معانيه، واقتضت طبيعة الدراسة توزيعها على مبحثين اثنين، يتقدمهما تمهيد سلط فيه الضوء على ملامح حياة طنطاوي، وتعريف موجز بتفسيره، ثم تناول البحث -في مبحثه الأول- الكلام عن المبتدأ والخبر وما تعلق بهما من أحكام، ويأتي بعد ذلك المبحث الثاني ليلقي بظلاله على المسائل المتعلقة بالفاعل ونائبه، وتنهتي الدارسة بخاتمة تبرز أهم ما أفرزه البحث من النتائج، التي من بينها: إبراز القيمة العلمية لهذا التفسير الجامع لأكثر مسائل التفسير، والصلة الوثيقة بين المباحث النحوية والتفسير، والشخصية العلمية للمؤلف في عرض الأقوال والمقارنة والترجيح، وقد نهجنا منهجه في ذلك.

الكلمات المفتاحية: طنطاوي، المبتدأ والخبر، الفاعل ونائب الفاعل، الخلاف النحوي، التفسير.

المقدمة:

الحمدلله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين الذي هو أفصح من نطق بالضاد وأوتي جوامع الكلم، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الأمة الإسلامية أدركت وأيقنت منذ وقت مبكر من بزوغ نور الإسلام -وإلى يومنا هذا- أهمية القرآن الكريم والتمسك به، إذ هو فخرهم وبه عزهم، ولا يتأتى ذلك إلا بفهمه والعمل به، فشدوا عن ساعد الجدّ لخدمته، وهرعوا لضبط لفظه وأسلوبه، كما سارعوا لفقه شريعته ومعرفة أحكامه، وكان للمفسرين الحظ الأوفر في خدمة هذا الكتاب الكريم، لأنهم تعاملوا معه مباشرة لاستخراج درره، واستنباط جواهره ولآلئه، وقد رفدتهم جملة من المصادر، للوقوف على مراد الله تعالى في كتابه -بحسب الطاقة البشرية-، من أبرزها: اللغة والقواعد النحوية التي مهّدت لهم الطريق وأنارت لهم كيفية التعامل مع نصوص هذا الكتاب العزيز، بيدَ أن من المفسرين من كان اهتمامه بالمباحث النحوية هو الغالب على منهجه، بحيث طغت عليه الصناعة النحوية وأصبح يفصل في جزئياتها ودقائقها وذكر الاختلافات التي محلها كتب النحو، ومنهم من كان مقتصداً في ذلك، إذ كان يتخذ من المباحث اللغوية ولا سيما النحوية ما لا بد منها لتوضيح معنى الآية، والاستعانة بها لمعرفة هدايات القرآن الكريم وأهدافه النبيلة، ومن بين هؤلاء الشيخ طنطاوي في تفسيره الوسيط.

أهمية البحث ودوافع اختياره:

بما أن التفسير الوسيط يعدّ -كما يتضح فيما بعد- من التفاسير التي حملت همّ الأمة، بضرورة فهمها لكتاب ربها على أحسن الوجوه، وذلك بتقريب معانيها إلى أكثر شرائح المجتمع، وإبراز روعة هذا الكتاب وما يحمله من خير وهداية وتربية للبشرية، بأسلوب سلس ولغة واضحة جذابة، وهو وسيط بين الإيجاز المخل والتطويل الممل، يأخذ من جلّ العلوم ما يحقق تلك

الأهداف، فقد اخترت هذا التفسير موضوعاً للبحث، مقتصراً على دراسة المسائل التي ذكرها مما يتعلق بـ (المبتدأ وخبره)، و(الفاعل ونائبه)، وذلك بالإشارة إلى كيفية تناولها وطريقة عرضها، ومن ثمَّ مقارنتها بأقوال العلماء بهذا الصدد وبيان الراجح منها –كلما اقتضاه المقام- ، ولذا كانت هذه الدراسة وصفية تحليلية. إلا أن ما ينبغي التنبيه عليه، هو أن التفسير الوسيط ليس تفسيراً خاصاً بإعراب الآيات القرآنية، ولا مصدراً أساساً للمسائل اللغوية للقرآن الكريم، وإنما هو تفسير –كما أسلفنا آنفاً- غرضه كشف معاني الآيات، والوقوف على هدايات القرآن وما توجبه آياته وسوره من أحكام وآداب واعتبار، بوجه جذاب وأسلوب سلس يناسب المستويات كافة، وجلّ شرائح المجتمع، ولذا لم يكن همّ الشيخ طنطاوي الوقوف على الإعراب والمسائل اللغوية إلا بقدر ما يحقق تلك الغايات التي كتب تفسيره من أجلها، فجعل المباحث اللغوية -في الغالب- منطلقاً ينطلق منه لتحقيق أهدافه، ومرتكزاً يستند إليه لبيان نكتة لغوية أو حكمة تربوية.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق أهداف، من أهمها:

1ـ التعرف على جهود الشيخ طنطاوي في تفسيره الوسيط للقرآن الكريم، ولا سيما ما يتعلق بالمسائل النحوية.

2ـ الوقوف على أسلوب الطنطاوي في تناوله للقضايا النحوية في تفسيره وكيفية توظيفها لخدمة القرآن الكريم.

3- بيان المقدار والمواضع التي كان يرجع فيها طنطاوي للمسائل النحوية.

4-بيان الصلة بين التفسير والمباحث اللغوية، إذ لا يمكن لأي أحد أن يتصدى لتفسير كتاب الله تعالى ما لم يبرع في المباحث اللغوية.

5-بناء على ما سبق فالإلمام بالعلوم اللغوية وسيلة لغاية عظمى وهي: فهم ما كتب بهذه اللغة فهما سليماً، ومن أعظمه القرآن العظيم.

1- تمهيد

لمحة عن حياة الشيخ طنطاوي، وتعريف موجز بتفسيره

يحسن بنا -قبل أن نتطرق إلى المسائل النحوية في التفسير الوسيط- أن نُعرّف بالشيخ طنطاوي وبتفسيره، ولو بإيجاز، لتتضح لنا المسيرة العلمية التي مرّ بها الشيخ في حياته، وأن نقف على أبرز معالم تفسيره، وذلك على النحو يأتي:

1 ـ 1 حياة الشيخ طنطاوي الشخصية والعلمية:

هو: محمد سيد طنطاوي {بدون أل التعريف، لأنه عَلَم واسم لجده، وليس نسبة إلى المحافظة المصرية المعروفة، كما هو الحال لاسم والده (سيد)، إذ هو علَم له وليس لقبَ تشريف}، ولد بإحدى قرى محافظة سوهاج بمصر عام (1347هـ). تلقى تعليمه الأساسي بقريته، وبعد أن حفظ القرآن التحق بمعهد الإسكندرية الديني سنة 1944، وبعده بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر، وتخرج فيها سنة 1958، وحصل على الدكتوراه في التفسير والحديث عام 1966م.

وقد تولى عدة مناصب، فعمل أولاً كإمام وخطيب سنة 1960، ثم مدرساً في كلية أصول الدين بجامعة الأزهر، كما انتدب للتدريس في ليبيا لمدة (4)سنوات، وفي عام1980 انتقل إلى السعودية، حيث عمل في المدينة المنورة كرئيس لقسم التفسير بالجامعة الإسلامية، وعين مفتيًا للديار المصرية في سنة 1986 ، وفي 1996 تولى مشيخة الأزهر ، وظل في منصبه إلى أن توفي (رحمه الله).

ويعدّ الشيخ طنطاوي من العلماء البارزين في هذا العصر الجديد، بَيْدَ أنّ أهمّ ما جعله محطّ الأنظار، هو: المواقف التي تتبنى فكرته وهي فكرة المؤسسة الرئاسية، فالذي يفرق به الشيخ عندما يُنظر في كتبه، إذ يوجد فيها اختلاف كبير بين ما فيها وبين بعض مواقفه السياسية، منها: أنّه عرّفَ الربا، بأنه: زيادة على رأس المال مصحوبةً باستغلال وابتزاز وظلم، ويذكر عنه أنه صرّح أنّ من حق المسؤولين الفرنسيين بإصدار القانون لحظر ارتداء الحجاب في مدارسهم ومؤسساتهم الرسمية، باعتباره من الشؤون الداخلية لفرنسا، كما يذكر عنه حظر النقاب بداخل المعاهد الأزهرية والقاعات الامتحانية.

هذا وللشيخ طنطاوي مؤلفات كثيرة تبلغ حوالي عشرين مؤلفاً في شتى العلوم الإسلامية، من أبرزها تفسيره الموسوم بـ (التفسير الوسيط للقرآن الكريم –لفظ التفسير موصوفٌ مُعرّفٌ بـ (ال) وليس مضافاً-)، ويبلغ زهاء خمسة عشر مجلداً، وأكثر من سبعة آلاف صفحة. و(بنو إسرائيل في القرآن والسنة)، و(معاملات البنوك وأحكامها الشرعية)، و(السرايا الحربية في العهد النبوي)، و(تنظيم الأسرة ورأي الدين فيه) و(المنهج القرآني في بناء المجتمع).

وبعد عمر ناهز تسعين سنة أدركته المنية في مطار الرياض لدى عودته من مؤتمر دولي بعد أن منحه الملك عبد الله الجائزة العالمية لخدمة الدين الإسلامي، ثم نقل جثمانه إلى المدينة المنورة، ودفن بالبقيع. بجوار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. وكان ذلك في (24ربيع الأول1431هـ)- رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: محمد عبد المحسن 2022، موقع مبتدا، والمعرفة- الإنترنت، 2022/9/23).

2 ـ 1 معالم التفسير الوسيط:

ممّا لا شكّ فيه أنّ خير من يعرّفنا بكتابٍ ما هو مؤلّفه، ولذا نكتفي بما سطره طنطاوي بهذا الصدد، إذ بيّن في مستهلّ تفسيره أهمّ معالمه وخطوطه العريضة، فأشار بعد البسملة والحمدلة، إلى مقاصد القرآن وذكر أن: من أهمها أن يكون هذا القرآن هداية للبشرية إلى الصراط الحق والمستقيم، وأنّ الله تعالى أودع في هذا القرآن الكريم من العقائد السليمة، والعبادات، والأحكام، والآداب الفاضلة, والتوجيهات الحكيمة- ما به قوام الملة الكاملة، والجماعة الراشدة, والأمة الفاضلة، كما أراد أن يكون هذا القرآن معجزة إلهية ناطقة في فم الدنيا بصدقه فيما يبلغه عن ربه.

ثم ذكر أن من أهم الأهداف والمقاصد لهذا الكتاب العظيم هو أن يتقرب الناس والعباد به إلى الله تعالى عن طريق تلاوته، وتدبره، وحفظه، والعمل بتشريعاته وتوجيهاته، ثم نقل عن المفسرين فضل القرآن وكيفية تفسيره.

ثم أخذ في بيان الدوافع التي دفعته إلى تأليف تفسيره تلميحاً، من وجود تفاسير كثيرة في المكتبات، منها ما يغلب عليه التفسير بالمأثور، أو بالرأي، كما أنه منها ما اصطبغ بالصبغة الفقهية، أو البلاغية، أو الصوفية، إلى غير ذلك من الاتجاهات التي تختلف باختلاف مذاهب المفسرين، كما أن منها المحرر أيضاً أو شبه المحرر من الأقوال الضعيفة، والقصص غير الصحيحة.

ثم أومأ إلى روافد تفسيره إجمالاً من غير أن يصرح بها، إذ يقول: "ولقد انتفعتُ كثيرا بما كتبه الكاتبون عن كتاب الله سبحانه، وانْ أقدم لك أخي القارئ تفسيرا وسيطاً لسورتي فاتحة الكتاب والبقرة"، إلا أنّه أكمل التفسير فيما بعد.

وبعد ذلك أتى إلى تفسيره، ذاكراً ما حواه من معلومات غريزة وتحقيقات فريدة، مبيّناً طريقة عرضه لها بقوله: "وقد بذلت فيه أقصى جهدي، ليكون تفسيرا علميا محققا، محرراً من الأقوال السقيمة، والباطلة... وستلاحظ خلال قراءتك له أنّني كثيرا ما أبدأ بشرح الألفاظ القرآنية شرحا لغويا مناسبا، ثمّ أبيّن المراد منها: إذا كان الأمر يقتضى ذلك".

ثم بيّن أنه يذكر سبب النزول- إذا وجده وكان مقبولا- وبعدها يذكر المعنى الإجمالى للآية أو الجملة، مبيناً ما اشتملت عليه من وجوه البلاغة والبيان، والآداب والأحكام، مدعما ذلك بما يؤيد المعنى من آيات أخرى، ومن أحاديث نبوية، ومن أقوال السلف الصالح.

كما صرّح أنّه: تجنب التوسع في أوجه وجوه الإعراب، مكتفياً بالرأى أو الآراء الراجحة إذا تعددت الأقوال، لأنّه توخّى فيما كتبه إبراز ما اشتمل عليه القرآن الكريم من هدايات جامعة، وأحكام سامية، وتشريعات جليلة، وآداب فاضلة، وأساليب بليغة، وألفاظ فصيحة. (ينظر: طنطاوي: المقدمة).

أمّا عن تاريخ البدء بتفسيره فلم نقف على قول صريح منه بذلك، إلا أننا يمكننا أن نستشفّ من بعض التواريخ التي ذكرها أنّه ابتدأ به في آواخر السبعينات من القرن المنصرم، وأكمله في نهاية الثمانيات، وأنه كتب أولاً تفسير سورتي الفاتحة والبقرة - كما يظهر من المقدمة- ثم تابع في التفسير. إذ ذكر في خاتمة تفسيره لسورة الإسراء قوله: "فهذا كتبه الراجي عفو ربه الدكتور محمد سيد الطنطاوى- المدينة المنورة، مساء الخميس "15" من جمادى الأولى سنة 1404 هـ، (ينظر: طنطاوي: 454/8)، وقال: بعد أن أكمل تفسير سورة الناس: " هذا بحمد الله وكرمه وفضله وتوفيقه، أكون قد انتهيت من هذا التفسير للقرآن الكريم، وبعد أن أنهيت في كتابة هذا التفسير زهاء خمسة عشر عاما". (طنطاوي: 15 /551)، وقد بلغ تفسيره خمسة عشر مجلداً، أي أنه من التفاسير التي تتجه إلى البسط نوعاً ما، وذلك لاحتوائه على مسائل كثيرة قيمة، وتنبيهات دقيقة في نواح عدة.

2- المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من الأحكام

في التفسير الوسيط للقرآن الكريم

لقد ركّزت الدراسات النحوية قديما وحديثاً على دراسة الركنين الأساسيين للجملة وعمدتها، (أعني المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل)، ولذا درس النحاةُ المبتدأ والخبر دراسة شاملة في كتبهم النحوية، كما درسوا الفاعل ونائبه بإسهاب ، ولمحوا إلى دراسة

الفعل أيضا، إلا أنّ تفاصيلها وأنواعها وصيغها لمّا كانت متعلقة بالدّرس الصرفي- اكتفوا في كتبهم النحوية بالإشارة إليها إيجازاً، وأَحالوا في تفاصيلها إلى مظانّها من كُتب الصرف.

ويجدر بنا هنا -قبل أن نخوض في تفاصيل المسائل التي أشار إليها طنطاوي في تفسيره فيما يتعلق بالمبتدأ والخبر ـ أن نبدأ بتعريف المصطلح أولاً ؟ ثمّ بعد ذلك نُثَنّي بما يتعلّق بكل من المصطلحين من أحكام في التفسير الوسيط:

1 ـ2: حدُّ المبتدأ والعامل فيه :

أ/ حدّ المبتدأ:

تطرّق سيبويه (ت: 180هـ) إلى حدّه بقوله: "فالمبتدأ هو كل اسم أُبتدئ به؛ ليُبنى عليه كلام" (سيبويه, 1408هـ ج2/ص126، وينظر: ابن الخشاب, 1392هـ ج1/ص97).

والنحاة بعد سيبويه عرّفوا المبتدأ بتعاريف لا تختلف كثيرا عمّا ذكره إمام النحاة إلا في التعبير، فعرّفه ابن يعيش (ت: 634هـ)، بقوله : "اعلم: أن المبتدأ: كل اسم ابتدأته، وجرّدته من العوامل اللفظية للإخبار عنه". (ابن يعيش, 1422هـ ص221)، وأضاف عباس حسن (ت: 1398هـ) إلى التعريف السابق للمبتدأ حالته الإعرابية، كما أشار إلى نوع آخر للمبتدأ، وهو الوصف المستغني بفاعله عن الخبر، إذ قال " بأنه اسم مرفوع في أول جملته ، مجرد من العوامل اللفظية الأصلية ، محكوم عليه بأمر ، وقد يكون وصفاً مستغنياً بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة". (عباس حسن، 1420 هـ، د. ت، ج442/1).

هذا، والمبتدأ والخبر هما الأصل والأول في استحقاق الرفع ، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما. (ينظر ابن السراج، د.ت، ج1/ص58، ابن يعيش 1422هـ ص/198، فاضل السامرائي،1420هـ، ص26) .

ب/ العامل في المبتدأ والخبر:

دأَب علماء النّحو على ذكر العامل في المبتدأ والخبر معاً، متفقين أن الأصل فيهما أن يكونا مرفوعين، ما لم يدخل عليهما أي عامل يوثر فيهما كالنواسخ، لذلك يقول سيبويه: " فاعلم أنّ الاسم أوّل أحواله الابتداء, وإنّما يدخل النّاصب والرّافع سوى الابتداء، والجارّ على المبتدأ" (سيبويه، 1408هـ،ج1/ص23)، ووافق سيبويه المبرد (ت: 285هـ) في ذلك المعنى بأن المبتدأ هو ما يقع أوّلاً وقال: "والابتداء نحو: قولك زيدٌ، وإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع، ليتوقّع ماتخبره به عنه". (المبرد، د.ت، ج4/ص126).

ومِن ثَمّ ذهب جمهور النحويين إلى أن المبتدأ مرفوع بعامل معنوي، وهو الابتداء، -كما يفهم ذلك ممّا سبق-، كما أن الفعل المضارع مرفوع بعامل معنويّ عند تجرده من الجوازم والنواصب، فيرفع، لكونه واقعاً موقع اسم فاعل، مثل: (مررتُ برجل يكتبُ)، فارتفع (يكتبُ)، لوقوعه موقع (كاتبٌ)، وأضاف أبو الحسن الأخفش (ت: 215هـ) إليهما موضعاً ثالثاً، وهو عامل الصفة، فمثل: (عندي رجلٌ شريف)، فعنده أنّ الصفة (وهو شريف)، ترفع لكونها صفة (لمرفوع) هنا، وهذا المعنى ليس بلفظ، وإنّما يعرف بالقلب، إلّا أنّ الجمهور قالوا: إنّ الصفة من التوابع، والتابع معرب بإعراب المتبوع. (ينظر: أبو البركات الأنباري، 1420هـ، ص72).

وأما أيهما يرفع الآخر، ففيه خلاف بين النحويين، فذهب الكوفيّون إلى أنّهما يترافعان، أي: أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، وأمّا البصريون فيرون أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فهو موضع اختلاف فيه، فمنهم من ذهب إلى أنّه يرتفع بالابتداء وحده، كما أنّ منهم من رأى أنّ الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، في حين ذهب آخرون إلى أنّ الخبر يرتفع بالمبتدأ، أمّا المبتدأ فيرتفع بالابتداء أيضاً، (ينظر: المبرد،د.ت،ج4/ص126، وابن جني، د.ت، ج2/ص378، وأبو البركات، 1424هـ، ص38/1)، واحتج الكوفيون لمذهبهم، بأنّ المبتدأ لا بدّ له من خبر، والخبر لا بدّ له من مبتدأ، ولا يجوز أن ينفكّ أحدهما من صاحبه، وأنّ الكلام لا يتمّ إلا بهما. (ينظر: أبو البركات الأنباري،1424هـ، ج1/ص38).

يتجلّى ممّا سبق: أنّ مذهب سيبويه وجمهور البصريين، هو أن المبتدأَ يرتفع بالابتداءِ، وأنَّ الخبرَ مرفوع بالمبتدأ، كما أنّ مذهب الكوفيين هو أنّهما يترافعان، إلاّ أنّ هذا الخلاف ممّا لا طائل فيه. (ينظر: ابن عقيل, 1400هـ ص201/1، الجرجاويّ, 1421هـ,ص158/1).

أما العوامل اللفظية في المبتدأ والخبر -والتي تسمى بالنواسخ-، فهي أفعال وحروف، فأمّا الأفعال فنحو: (كان) وأَخواتها، وظنّ وأخواتها، والحروف نحو: (إنَّ) وأخواتِها، و(ما) الحجازية. (ينظر ابن يعيش, 1422هـ ,ص221/1، وابن هشام , د.ط, ج1/ص 230).

2 ـ2: مسائل تتعلق بالمبتدأ في تفسير الوسيط:

1-الابتداء بالنكرة:

ذهب النّحويون إلى عدم جواز الابتداء بالنكرةِ إلا في مواضع مخصوصة، وهي التي يحصل بها الفائدة، ولذلك قال الأشموني(ت/900هـ) في شرح ما جاء في الألفية (لا يجوز الابتدا بالنكره ما لم تفد): "كما هو في الغالب، فإن أفادت جاز الابتداءُ بها, فسيبويه والمتقدمون لم يشترطوا لجواز الابتداء بالنكرةِ إلا حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنّه ليس كل أحد يهتدي إلى مواضع الفائدة، فتتبّعوها، فمن مُقلّ ومُخلّ, فمن مكثر مورد ما لا يصح، أو معدد لأمور متداخلة" (الأشموني, 1419هـ ج198/1)، وقد أوصل بعضهم تلك المواضع إلى أحد عشر موضعاً، ومنهم من زاد، حتى إنّ بعض المتأخرين أنهى هذه المسألة إلى نيّف وثلاثين موضعاً (ينظر: ابن عقيل,1400هـ ص/227).

وممّا ذكره النحاة بهذا الصدد من المسوّغات: أن يكون المبتدأ النكرة موصوفاً، أو مضافاً، أو أن يتقدّم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور، أو يتقدمّ عليها نفي أو استفهام، أو أن تكون عاملة، أو دعاء، ونحو ذلك. (ينظر: ناظر الجيش, 1428هـص920/2، وبنحوه ذكره: ابن الحاجب الكردي, 1409هـ ص582/2،وأبو الفداء, 2000م, ص144/1،وابن قيم الجوزية, 1373 هـص172/1، وابن هشام ص118/1، وشرح ابن عقيل ص192/1، والغلاييني, 1414هـص275/2، وعباس حسن, د/ط, ص498).

وقد أشار طنطاوي في تفسيره إلى مسوغات كثيرة لوقوع النكرة مبتدأ، منها، كونها:

أ- موصوفة:

أشار طنطاوي رحمه الله في تفسير قوله تعالى: **{وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ}** [البقرة: 220]، إلى هذه القضية بقوله: "{إِصْلَاحٌ}، مبتدأ، وسوّغ الابتداء به مع أنّه نكرة وصفه بالجار والمجرور لـ {لهم}، و{خير} خبره" (طنطاوي, 1997م, ص486/1).

وهذا الذي ذكره طنطاوي هو التوجيه الأشهر الذي عوّل عليه العلماء في تسويغ الابتداء في النكرة في الآية الكريمة، كابن عاشور(ت/1393هـ)، ومحيي الدين درويش (1403هـ)، ومن العلماء من ذكر إلى جانب هذا التوجيه توجيهاً آخر كالسمين الحلبي (ت/756هـ)، إذ يقول: "فإصلاح مبتدأ، وسوّغ الابتداء به أحد شيئين: إما وصفه بقوله: {لهم}، وإمّا تخصيصه بعمله فيه، و{خير} خبره". (السمين الحلبي, د/ت,ج2/ص 411).

ومن الأمثلة الأخرى الكثيرة التي أشار فيها طنطاوي إلى أن المسوغ للابتداء بالنكرة كونُها وقعت موصوفة: ما ذكره في قوله تعالى: **{ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ }** [الأنعام: 2] من أنّ قوله تعالى: {**وأجل مسمى**} جاء: "مقدماً على {**عنده**}**،** لأنه مبتدأ، والذي سوغ الابتداء به مع كونه نكرة تخصصه بالوصف، وقارب المعرفة لذلك، فهو كقول الله سبحانه: { **وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ }"** [البقرة: 221]، (طنطاوي, 1997م, ص34/5).

وهذا الكلام الذي قاله طنطاوي يقرب مما ذكره المفسرون من قبله، فقد أشار الزمخشري (ت/538هـ) إلى هذا التوجيه وذكر ما يشكل بهذا الصدد، مِن: أنّ المبتدأ النكرة إذا كان خبره ظرفا وجب تأخيره، فَلِمَ جاز تقديمه في الآية؟، ثمّ أورد ما يزيل ذلك الإشكال بقوله: "لأنه تخصص بالصفةِ فقارب المعرفة هنا، كقوله: {**ولعبد مؤمن خير من مشرك**}". (الزمخشري, 1407هـ، ص4/2).

وبهذا المثال يظهر أنّ طنطاوي اعتمد على الزمخشري في توجيهاته النحوية، بل يكاد يكون نقله هنا حرفياً، وإن لم يصرح به.

بيد أن هذا الذي ذكره من مسوغ الابتداء بالنكرة من كونها موصوفة، لا يتعين هنا، لأنه يجوز أن يكون المسوغ هو التفصيل، نحو قول الشاعر (امْرُؤُ القَيْس , 1425 هـ،ص31):

إذا ما بكى فمِن خلفها انصرفتْ ... له بشقٍّ، وشقٌّ عندنا لم يُحوَّل

فـ (شقّ): مبتدأً، و(عندنا) خبره، وأمّا (لم يحول)" فجملة حالية مؤكدة, وجاز الابتداء بالنكرة؛ لأنه موضع تفصيل، أي وشق آخر، (ينظر: السمين الحلبي,دط، ص164/1، والسيوطي, د.ط،ص381/1، والآلوسي, 1415 هـ،ص84/4، والشوكاني, د.ط, ص99/2، وإسماعيل حقي, د.ط, ص4/3، وابن عاشور, 1997 م, ص131/7، ودرويش, 1415م, ص63/3).

ب- للتنويع:

من المسوغات لوقوع **النكرة مبتدأ، كونها للتنويع، ومن الأمثلة التي** حملها الشيخ طنطاوي على هذا النوع ما أورده في تفسيره لقوله تعالى: **{ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُسْفِرَةٌ (38) ضَاحِكَةٌ مُسْتَبْشِرَةٌ (39) وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ (40)}** [عبس: ٣٨ – 40]،

فقال: " **{وجوه}** مبتدأ، وإن كان نكرة، إلا أنّه صح الابتداء به؛ لكونه في حيز التنويع، و{مسفرة} خبره... والمراد أنّ هذه الوجوه متهللة فرحاً، وعليها أثر النعيم". (طنطاوي1997م، ص294/15).

والظاهر أن التنويع هو التفصيل، الذي يبين أنواع الكلي الذي يكون له صور وأجزاء مختلفة، ولذا جاءت عبارات العلماء في التعبير عن هذا المسوغ تارة بالتنويع وتارة بالتفصيل أو بكليهما معاً، منهم الشوكاني(ت/1250هـ)، إذ ذكر أنّ: {وجوه} مبتدأ، وإن كان نكرة، لأنّه في مقام التفصيل. (ينظر: الشوكاني, د.ت, ص386/5)، ولا يختلف ما ذكره الآلوسي (ت: 1270هـ) بهذا الصدد عن غيره إلا في التعبير، إذ يقول: " {ووجوه} مبتدأ، وسوغ الابتداء به, كونه في ذلك في حيز التنويع (الآلوسي, 1415هـ ص252/15)، وبنحوه ذكر القنوجي (ت: 1307 هـ) (ينظر: القِنَّوجي, 1412هـ،ص89/15).

ج- وقوع المبتدأ نكرة، للدعاء:

يجوز أن يكون المبتدأ نكرة، إذا كان للدعاء، ومن أمثلته التي أشار إليها الشيخ طنطاوي ما تطرق إليه في قوله تعالى: { وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ } [المطففين:1]، إذ يقول: "ويل" مبتدأ، وهو نكرة، وسوغ الابتداء به كونه دعاء, خبره {للمطففين}" (طنطاوي, 1997م, ص328/15).

وهذا الإعراب هو المشهور في الآية الكريمة (ينظر: الزركشي, 1391هـ،ص326/2، و: القِنَّوجي, 1412 هـ،ص123/15)، إلا أن هناك توجيهات أخرى، كما أن لفظة (ويل) يمكن أن تضبط بالنصب، إذا وقع في غير القرآن الكريم. أي لجاز (ويلا) أي: جعل الله لهم ويلاً، لكن الرفع أجود في الآية, لأن المعنى قد ثبت لهم هذا. (ينظر: الباقولي, 1408هـ،ص297/2).

و الظاهر أنّ مثل: (ويلًا لك، وسلامًا عليك) إذا كان منصوبا، كان مُنزّلًا منزلة الفعل، فهو بمنزلةِ قولك: (عذّبك الله)، و(سلّم الله عليك)، ومرتبة الفعل أن يكون مقدمًا. (ينظر: ابن يعيش,1422هـ،ص237/1).

فالمختار في (وَيْلٌ) وشبهه إذا كان غير مضاف الرفع، فإن كان مضافاً أو كان معرّفاً كان المختار فيه النصب، كقول الله عزّ وجلّ: {ويلَكم لاتفتروا على الله كذبا} [طه: 61]، " (ينظر: الشوكاني, د.ت, ص398/5، ودرويش, 1415م,ص408/10).

فكون مثل هذه الألفاظ للدعاء هو الذي سوّغ الابتداء به، ومنعه من الالتباس بالصفة ونحوها، وذلك أنّ نحو قولهم: (لك مالٌ، وتحتك بساطٌ)، التزم فيه تقديم الخبر خوفاً من التباس الخبر بالصفة، أمّا نحو (ويل له)، و(سلام عليك)، فإنّ الخبر فيهما: الجار والمجرور، ولم يتقدم على المبتدأ النكرة، لعدم الالتباس، لأنه دعاء. (ينظر: ابن يعيش,1422 هـ، ص237/1).

د- أن يعطف على المبتدأ النكرةِ معرفةٌ أو نكرة موصوفة:

من المسوغات للابتداء بالنكرة: أن يكون المبتدأ نكرة في جملة لاحقة غير أنك تعطفه على معرفة أو نكرة موصوفة، أو يأتي المبتدأ في بدء الكلام نكرةً إلا أنك تعطفُ عليه نكرةً موصوفةً، فالأول نحو قول صاحب التنزيل: { قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ} [البقرة:263]، والثاني نحو قوله تعالى: {طاعةٌ وقولٌ معروفٌ} [محمد: 21] (ينظر: ابن هشام, 1985م, ص610/، السيوطي, د.ط, ص382/1، والصبان, 1417هـ ص302/1، والغلاييني, 1414هـ ص257/2).

وقند بيّن طنطاوي إعراب الآيتين السابقتين، ووقف عندهما بعض الشيء، إذ قال في إعراب أُولاهما: " {قولٌ معروف} مبتدأ، وساغ الابتداء بالنكرة لوصفها وللعطف عليها، و{مغفرةٌ} عطف عليه، وسوّغ الابتداء بهاالعطف، أو الصفة المقدرة، إذا التقدير: ومغفرةللسائل أو من اللّه، وقوله: {خيرٌ} خبر عنهما، وقوله: {يتبعها أذىً}، في محل جر صفة لـ {صدقة}" (طنطاوي, 1997م, ص606/1).

فـ (قولٌ) –في الآية الكريمة -لا إشكال في وقوعه مبتدأ وإن كان نكرة، لأنّه موصوف بقوله: {معروف}، أما قوله تعالى: {ومغفرةٌ} فهو إمّا موصوف بصفة مقدرة، أو معطوف على نكرة موصوفة، وقد لا يشترط فيه ما يشترط في النكرة المبتدأة بها، لأنه كما قال الآلوسي: إن المعطوف تابع، وذلك لا يفتقر إلى مسوغ (ينظر: الآلوسي, 1415هـ ص34/2).

والظاهر أنّه لا يتعيّن هذا الإعراب وإن كان هو الأولى، لأنه أبعد من التأويلِ والتقدير، وأقرب إلى المقصود من الآية، ولذا أورد أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ), (1422 هـ ص340/2)، ومن بعده السمين الحلبي (ت: 756هـ) (د/ط, ص584/2)، وغيره هذا الوجه وقدّماه، وفسّر الآية على وفقها –وتابعهما في ذلك طنطاوي-.

إلا أنّهما ذكرا وجهين آخرين في إعراب الآية بكاملها، والوجهان هما: أنَّ {قولٌ معروفٌ) مرفوع بالمبتدأ ولكن خبره محذوف مقدر: بـ(أمثل أو أَوْلى بكم)، و{مغفرةٌ} إذاً مبتدأ، و{خيرٌ} خبرٌ لمغفرة، فهما جملتان... والوجه الأخير: أنه خبر لمبتدأ محذوف، إذ التقدير: (المأمور به قول معروف). (المصدران السابقان).

أما مثال المبتدأ الذي وقع نكرة، لعطف نكرة موصوفة عليه فهو ما يذكره المفسرون في قوله تعالى: { فَأَوْلَى لَهُمْ (20) طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ } [سورة محمد :20-21]، إذ يرى طائفة من النحويين والمفسرين والمعربين أن (طاعة) مبتدأ، وجاز الابتداء به لعطف (قول معروف) عليه، وهو نكرة موصوفة، كما ذكر الغلاييني (ت: 1364هـ): والدعاس في إعراب هذه الآية الكريمة، من أنّ {طاعة} من قبيل المبتدأ النكرة المعطوفة عليها نكرة موصوفة (ينظر: الغلاييني,1414هـ, ص257/2، والدعاس, 1425هـ ص236/3).

إلاّ أنّ هذا الوجه لا يتعيّن في إعراب الآية الكريمة وتوجيهها، فقد أشار محيي الدين درويش (ت1403هـ) إلى الإعراب السالف الذكر، وتطرق إلى غيرهِ أيضاً، إذ جعل: قوله تعالى: {طاعةٌ وقولٌ} كلاماً مستقلاً محذوفاً منه أحد الجزأين: إما المبتدأ ويكون التقدير: (الأمر أو أمرنا طاعة)، وإما الخبر، وتقديره: (أمثلُ)، وأنه يجوز أن يكون خبرا لـ(أولى)، كما أشار أن هناك أعاريب أخرى ضرب عنها صفحا لبعدها وتكلفها. (ينظر: درويش, 1415م,ص219/9).

أمّا الشيخ طنطاوي فمن المعلوم أنّ غايته وهدفه من ذكر الإعرب هو البيان والتفسير، ولذا فصّل القولَ في تفسير الآية، منطلقاً من خلاله إلى إعرابِها، مرجِّحاً الرأي الذي هو أقرب إلى السياق، إذ يقول في تفسير الآية الكريمة: "قوله: {فأولى لهم} تهديد ووعيد لهم على جبنهم وخبث طويتهم، وقوله: {فأولى} يرى بعضهم أنّه (فعل ماض) بمعنى قارب، وفاعله ضمير يعود إلى الموت، أي بمعنى: قاربهم ما يهلكهم وهو الموت الذي يرتعدون منه، ويرى آخرون أنّ: {فأولى} اسم تفضيل بمعنى:" أحق وأجدر"، وأنّه خبر لمبتدأ محذوف، واللام بمعنى (الباء)، أي:فالعقاب والهلاك أولى بهم وأحق وأجدر. وقوله تعالى: { طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ } كلام مستأنف والخبر محذوف. أى: طاعة وقولٌ معروف منكم لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم خير لكم من هذا السلوك الذميم".(طنطاوي , 1997م,ص237/13).

وذكر أنه يصحّ أن يكون قوله تعالى- {فأولى} مبتدأ، و{لهم} متعلقاً به، ويكون: {طاعة} خبره، واللام في {لهم} بمعنى الباء" (طنطاوي , 1997م,ص237/13).

إلا أنه صرّح بترجيح الرأي الأخير في الإعراب الذي بنى تفسير الآية الكريمة عليه إذ قال: "ويكون المعنى: "أولى بهؤلاء المنافقين من أن ينظروا إليك نظر المغشيّ عليه من الموت، الطاعة التامة لك، والقول المعروف أمامك, لأن ذلك يحملهم متى أخلصوا قلوبهم لله- سبحانه- على الإقلاع عن النفاق، ولعلّ هذا القول الأخير هو أقرب الأقوال إلى سياق الآيات، لأن فيه إرشاداً لهم إلى ما يحميهم من تلك الأخلاق المرذولة التي على رأسها الخداع والجبن والخور". (طنطاوي , 1997م,ص237/13ـ238).

وما ذكره في إعرابه يقرب مما ذكره درويش وغيره ممّا تقدم آنفاً.

3ـ2: حذف المبتدأ:

الأصل في المبتدأ -ومثله الخبر- أن يُذكر، وقد يحذف، والحذف تارة يكون جوازاً، وتارة يكون وجوباً، إلا أن الحذف لا يكون إلا بقرينة، بأن يكون في الكلام دلالة على المحذوف، كأن يقال: (مَن عندك؟)، فتجيب: (زيد) أَي (زيد عندي)، فحذف (عندي)، وهو خبر، وإذا قيل لك: (كيف أنت؟): أجبت: (صالحٌ) أَي (أنا صالح)، فحذف (أَنا)، وهو مبتدأ. ومن ذلك قوله تعالى: {طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ }[محمد: 21] فيصح جعله مبتدأ خبره محذوف: أَي (طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما)، كما يمكن جعله خبراً لمبتدأ محذوف، وعليه فالتقدير نحو (أمرُنا طاعةٌ وقولٌ معروف). (ينظر: ابن جني, ط.د,ص30).

ويشترط في الحذف –كما تقدّم- وجود قرينة ودليل على المحذوف، وأن لا يتأثر المعنى ولا التركيب بحذفه. (عباس حسن, د/ط,ص507/1).

والمواضع التي يحذف فيها المبتدأ كثيرة، منها: المخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد ترحم أو مدح أو ذم، وذلك نحو (رأيت محمداً العاقلُ) فالعاقلُ في الأصل نعت، إلا أنك قطعته عن التبعية، وجعلته خبراً لمبتدأ محذوف مقدر بنحو (هو)، وكالمخصوص في باب بئس أو نعم، نحو (نِعم الرجل سعدٌ) فـ (سعدٌ) –في أحد وجوه إعرابه -خبر لمبتدأ محذوف أي (هو سعدٌ). (ينظر: ناظر الجيش, 1428 هـ,ص910/2).

وقد حوى التفسير الوسيط نماذج وأمثلة كثيرة أشار من خلالها طنطاوي إلى وقوع الحذف في المبتدأ، لوجود أدلة وقرائن تومئ إلى المحذوف وتدل عليه، والشيخ كعادته يشير بإيجاز إلى الألفاظ التي يشكل إعرابها على جلّ القراء، كما اتضح ويتضح من النماذج التي نسوقها.

من ذلك ما تطرق إليه في تفسيره لقوله تعالى: { شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ } البقرة: 185]، فلفظة {شهرُ} في الآية، لا يبدو إعرابها على القارئ، إذ لو جعل مبتدأ –كما هو أحد الاحتمالات في الآية- بقي بدون خبر في الظاهر، ولذا بادر طنطاوي بذكر

إعرابها بقوله: "وقوله: {شهرُ رمضان}، خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: (هي شهر رمضان) أي: الأيام المعدودات، وقوله: {الذي أنزل فيه القرآن} صفة للشهر, ويجوز أن يكون قوله : (شهرٌ) مبتدأً، وخبره الموصول بعده، أو خبره قوله: { فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ }، وصحّ وجود الفاء في الخبر لكون المبتدأ موصوفا بالموصول الذي هو "شبه بالشرط"، وقرئ بالنصب على أنه مفعول لفعل محذوف، أي: (صوموا شهر رمضان)" (طنطاوي , 1997م,ص387/1).

وهذا الأنموذج يوضّح لنا مدى توظيف طنطاوي واعتماده -على الأوجه المختلفة في الإعراب، وعلى القراءات- في التفسير، فعلى الرغم من إيجازه في التوجيه الإعرابي إلا أنّه لم يترك فرصة إلَّا واستغلها لتوضيح الآية وبيانها.

وهذا الذي أوجزه طنطاوي في إعراب (شهر) في الآية الكريمة، مِن المفسرين والنحويين من ذكره بنحو ذلك أو بأوجز منه، إلا أن أكثرهم أورد هذا الإعراب بتفصيل أكثر وبيان أوفى.

فقد أشار الهرري إلى أن الجمهور قرأ {شهرُ رمضان} بالرفع، وهو خبر لمبتدأ محذوف جوازاً؛ أي (تلك الأيام المعدودات شهرُ رمضان)، والجملة هنا مستأنفة استئنافا بيانيًّا, وقرأه آخرون كمجاهد بالنصب شاذًا. (ينظر: الهرري, 1421هـ,ص157/3).

واقتصر الشيخ محيي الدين درويش (1403هـ) (1415م,ص262/1) على جعل: {شهرُ} خبراً لمبتدأ محذوف.

ومن الذين فصّلوا فيه القول: إمام المفسرين الطبري (ت: 310هـ)، فقد ذكر أكثر من قراءة في لفظة {شهر}، كما ذكر أكثر من توجيه لكل قراءة، ومما أشار إليه: هو: أنّ {شهرُ رمضانَ} مُبيّن لقوله تعالى: {أياماً معدودات} [البقرة: 184]، أي: (هُنَّ {شهرُ رمضان})، كما جوّز أن يكون التقدير (ذلك {شهرُ رمضانَ)، أو (كُتِب عليكم {شهرُ رمضانَ}.

كما تطرّق إلى قراءة النصب في: {شهرَ رمضانَ}، وذكر أكثر من تقدير فيه، فجوّز أن يكون المقصود: (كُتب عليكم الصيام أَن تصوموا شهر رمضان)، أو (أَن تصوموا شهر رمضان خير لكم)، كما جوّز نصبه على الأمر بصومه، أي (شهر رمضان فصوموه)،كما جوّز أن ينصب على الوقت (الظرفية) أي: (كتب عليكم الصيام في شهر رمضان)(الطبري, 1422هـ,ص188/3).

وأسهب السمين الحلبي (756هـ) في إعراب الآية، فأشار أولاً إلى أن: {شهرُ رمضانَ} فيه قراءتان، القراءة المشهورة، وهي رفع {شهرُ}، ذاكراً أربعة أوجه، الأوّل: أن يكون مبتدأ، وفي خبره قولان، أولهما: أنه قوله: {الذي أنزل فيه القرآن}، ثانيهما: أنّه {فمن شهدَ منكم الشهر فليصمه}، وتكون الفاء حينئذ زائدة كما هو رأي الأخفش.

إلاّ أنّه بيّن أنّ جعل {شهرُ رمضانَ}" مبتدأ – هو عند من يقول: إن الأيام المعدودات هي غير رمضان، وأما إذا قيل إنها نفس "رمضان "ففيه الوجهان الآتيين، وهما:

الأول: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، أي (ذلكم شهر رمضان)، أو (المكتوب شهرٌ)، والثاني: أن يكون بدلا من {الصيام} فيكون التقدير (كُتب عليكم شهرُ رمضان)، إلا أنه أبعد هذا الوجه لكثرة الفصل بين البدل والمبدل منه.

كما بيّن أنّ القراءة غير المشهور ة في {شهر) هي النصب، وفيه أوجه: أفضلها: النصب بإضمار فعل أي: (صوموا شهرَ رمضانَ) كما جوّز أن يكون منصوباً على الإغراء. أو بقوله: {وأن تصوموا}، وأبعدَ أن يكون منصوباً على البدلية من قوله: {أياماً معدودات} لكثرة الفصل كما مرّ في قراءة الرفع. (ينظر: السمين الحلبي, د/ط,ص267/2ـ268).

وبهذا يتبين أن الشيخ طنطاوي جمع خلاصة أقوال المعربين في الآية بتعبير وجيز، مفسّراً الآية الكريمة على وفقها.

ومن الأمثلة التي ذكرها الشيخ طنطاوي وجعل أحد الوجوه فيها حذف المبتدأ ما أشار إليه في تفسير قوله تعالى: { الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آَمَنَّا } [آل عمران: 16]، الوارد بعد قول الله سبحانه: { قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ} [آل عمران:15]، إذ يقول: "وقوله تعالى: {الذين يقولون} بدل أو عطف بيان من قوله: {للذين اتقوا}، ويجوز أن يكون في محل رفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، والجملة منهما جواب عن سؤال كأنه قيل: "من أولئك المتقون؟" فقيل: هم الذين يقولون: {ربنا إننا آمنا} ويجوز أيضاً أن يكون في موضع نصب على المدح، ثم وصفهم الله تعالى - بخمس صفات كريمة من شأنها أن تحمل العقلاء على التأسي بهم، فقال جل وعلا في صفاتهم: { الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ} [آل عمران: 17]" (طنطاوي , 1997م,ص53/2).

والوجه الأخير من الإعراب الذي أشار اليه طنطاوي هو النصب على أن يكون عامله محذوفا مقدراً بنحو (أمدح الذين يقولون...)، ويكون من النعت المقطوع عن التبعية، كما تقول: (مررت بزيدٍ المسكينُ) ونحوه.

وبنحوه أعربه محيي الدين درويش (1403هـ)، (ينظر: درويش ، 1415م, ص473/1).

وأضاف غيره أوجهاً أخرى في الآية، منها أن يكون في موضع جر بدلا أو نعتا من قوله في الآية السابقة: **{واللهُ بَصِيرٌ بِالعِبَادِ}** وفي هذا الصدد يقول الآلوسي (ت: 1270هـ) بعد أن ذكر الأوجه السابقة: "وأن يكون في حيز الجر على أنه تابع- {للذين اتقوا} بدلاً أو نعتاً ، أو {العباد }كذلك" .(الآلوسي, 1415 هـ,ص99/2).

ومن هذا القبيل أيضا ما تعرّض له طنطاوي في إعراب قوله تعالى: { وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ } [المسد:4]، الوارد بعد قوله جلَّ وعلا: { سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ } من أن: {وامرأَتُه}، معطوف على الضمير المستتر العائد على أبي لهب في قوله: {سيصلى}"، كما أشار إلى أنّ {حمالة} منصوب: على الذم بفعل مضمر، لأن المقصود به الذم، وأنّ الجمهور قرأ {حمالةُ} بالرفع على أنه صفة لها، أو خبر لمبتدأ محذوف، أي هي حمالةُ الحطبِ (ينظر: طنطاوي , 1997م,ص538/15).

وقد تطرق سيبويه إلى هذه الآية الكريمة وما فيها من قراءات بقوله: "فبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبا: { وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ} لم يجعل الحمالة خبرا للمرأة، ولكن كأنه قال: "اذكر حمالة الحطب، شتماً لها" (سيبويه, 1408 هـ,ص70/2)، أي نصب على الذم والشتم.

وتناول الباقولي (543هـ) في إعراب القرآن (1498هـ,ص375/5) ما في الآية من أوجه متعددة من الإعراب، إذ بيّن أنّ {وامرأتُه} بالرفع على وجهين، الأول أن يكون معطوفاً على الضمير المستتر في {سيصلى}، أي بمعنى سيصلى هو وامرأته، أما {حمالةُ الحطبِ} بالرفع فيكون نعتاً لها، والثاني أن يكون {وامرأَتُهُ} مرفوعاً على الابتداء، و{حَمَّالَةُ} نعتها، ويكون الخبر: {في جيدها حبلٌ من مسد} ، وأما من قرأ بنصب {حمالةَ الحطبِ}، فعلى الذم، أي: أذم حمالةَ الحطب.

وأجاز أبو حيان (745هـ) أن يكون {حمالةُ} بالرفع في قراءة الجمهور خبراً لمبتدأ محذوف، أو صفة لامرأته، لأنّه مثال ماض ويعرف بالاضافة (ابو حيان الاندلسي, 1422 هـ,ص527/8).

فـ(امرأته) بالرفع يكون مبتدأ خبره (حمالةُ) بالرفع على قراءة الجمهور، كما يجوز أن تكون (امرأتُه) معطوفاً على الضمير المستتر في (سيصلى) و(حمالةُ) صفة لها. أما إذا قُرئ {حمالةَ} بالنصب -وهي القراءة المشهورة عندنا- فـ(امرأتُه) يكون عطفاً على ضمير الفاعل المستتر في (سيصلى)، والنحاة وإن اشترطوا في العطف على الضمير المستتر أن يؤكد بمنفصل كما في قوله تعالى: {اسْكُن أَنْت وزوجك}" [البقرة: 35] إلا أنه اغتفر هنا ذلك لوجود فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ولذا جاء في ألفية ابن مالك (ت: 672) " (2009م ،ص48).:

وإن على ضمير رفع متصل عطفت فافصل وبالضمير المنفصل.....

ويكون (حمالةَ) بالنصب –كما سبق- منصوباً على الشتم ونحوه، أي أذمُ حمَالةَ الحطب.

3- الخبر وما يتعلق به من أحكام في التفسير الوسيط:

1ـ 3: -حدّه:

عُرّف الخبر بتعاريف متعددة متقاربة، منها: أن الخبر: هو الجزء الثاني الَّذي يتم الفائدة، أي للمبتدأ" (ينظر: بدر الدين, 1428هـ,ص474/1، والأشْمُوني, 1419هـ,ص183/1، والعنزي, 1428هـ,ص66/1، وصالح الفوزان, د.ط,ص164/1، بدر الدين حسن, 1428هـ, ص474/1).

أو: أن الخبر هو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير وصف، فخرج فاعل الفعل، لأنه ليس مع المبتدأ، وكذلك فاعل الوصف. (ينظر: ابن هشام,د.ط,ص193/1).

وهناك مسائل كثيرة متعلقة بالخبر نتعرض لذكرها عند إيرادها من التفسير الوسيط فيما يأتي –إن شاء الله تعالى-:

2ـ 3: مسائل من الخبر واردة في التفسير الوسيط:

أ-تقديم الخبر على المبتدأ:

الأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر، والأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ. (ينظر: الشاطبي, 1428هـ، ص53/2ـ54)، لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، ولكن يجوز تقديمه إن لم يحصل بذلك لبس أو نحوه. (ينظر: ابن عقيل, 1400 هـ ص227/1).

وهذا هو مذهب البصريين، أما الكوفيون: فذهبوا إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردًا كان أو جملة، محتجين بأنّ ذلك يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، نحو: (قائم محمد، وأبوه قائم محمد)، ولا خلاف في أنّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، واحتج البصريون لجوازه، بمجيئه كثيرًا في كلام العرب وأشعارهم. (ينظر: أبو البركات الأنباري, 1424هـ,ص56/1)، وهم لم يقولوا بالتقديم مطلقاً، بل متى ما قامت قرينة عليه. ولم يخش به التباس الخبر بغيره. (ينظر: العنزي, 1428هـ,ص68/1)،

ولا يكون التقديم جائزاً فحسب، بل قد يكون واجباً، كما إذا كان المبتدأ نكرة غير مفيدة، نحو (لي بيتٌ)، أو كان الخبر اسم استفهام، نحو: (متى السفرُ؟)، أو التحق بالمبتدأ ضمير عائد إلى شيءٍ من الخبر، نحو (في الدار صاحبها)، أو كان الخبرُ محصوراً

بالمبتدأ، نحـو: (مـا فى البيـت إلا الأهـل). (ينظـر: نـاظر الجـيش, 1428 هــص2/33ـ44، وأبـو حيـان الأندلسي، د.ط، ص343/3، والغلاييني: 286/2، وعباس حسن: 502/1، وابن الأثير، 1428هـ،ص 69).

ومن الأمثلة الكثيرة التي أشار إليها طنطاوي –من تقديم الخبر- ما ذكره في تفسيره لقوله تعالى: { لِلَّـذِينَ يُؤْلُـونَ مِـنْ نِسَـائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ }[البقـرة: 226]، فبعـد أن فسرَ المـفردات الجديـدة في الآيـة، وبـيّن الأحكـام الشرعية المسـتنبطة منها تعرّضَ لجانب من إعرابها بقوله: "قوله: { لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ} متعلـق بمحـذوف خـبر مقـدم. و{تـربّصُ} مبـتدأ مؤخر، وقدّم الخبر على المبتدأ؛ للاهتمام بهذه التوسعة التي وسع اللّه بها عليهم، فهي مدة كافية لأن يراجـع المرءفيهـا نفســه، ويعودإلى معاشـرة زوجه خلالها". (طنطاوي , 1997م, ص504/1).

وقد وظّف طنطاوي هذه المسألة النحوية، لتوضيح الآيـة الكريمـة، ومـا يترتـب عليهـا مـن حِكـم ومعـان سـامية، تناسـب حـال المخاطبين بهذا الحكم الذي يخصّ ما يدور بين الأزواج من النزاع والمشـاكل، فعلـيهم أن يتريثـوا في اتخـاذ قـرار إدامـة العلاقـة الزوجية بينهما، أو قطعها، وأنّه لا بدّ أن يكون هذا القرار مبنياً على الحكمة والنظر في عواقب الأمور، ولا يكون قراراً عفوياً، يعقبه الندم- والله أعلم-.

أمّا ما يخص الإعراب الذي أشار إليه طنطاوي، فيمكن القول: أن ما ذكره، هو ممّا اقتصر عليه أكثر المفسـرين والمعربين. (ينظر: الباقولي, 1420هـص522/2، ودرويش, 1415م, ص336/1، وصافي, 1418 هــص469/2، والهـرري, 1421هــص321/3). بيـد أنّ منهم من تطرق إلى غيره أيضاً، كما أن منهم من أشار إلى الغرض من هذا التقديم أيضاً على النحو الذي تناوله طنطاوي.

فقد ذكر السمين الحلبي (ت/756هـ) (د/ط, ص433/2). في الآية الكريمـة: {للـذين يؤلـون مـن نسـائهم تـربص} [البقـرة:226] الإعراب الذي مرّ بيانه، كما ذكر أنّها من باب الفعل والفاعل على رأي الأخفش، لأنه لا يشـترط الاعتماد.

غير أنّ الذي ذكره عن الأخفش قد يكون مجملاً لا يتضح منه المراد إلا إذا حمل على جعل {للذين} -الذي هو جار ومجرور- قائماً مقام (الفعل)، وأن يكون (تربص) مرفوعاً به على الفاعلية.

أما ابن عاشور فقد أومأ إلى فائدة هذا التقـديم بقولـه: وتقـديم {للـذين يؤلـون} عـلى المبـتدأ المسـند إليـه، وهـو {تـربص}، للاهتمام بهذه التوسعة التي وسع الله على الأزواج ، وتشويق لذكر المسند إليه" (ابن عاشور, 1997 م,ص385/2).

ونقل طنطاوي كلام الجمل (ت:1204 هـ) ولخصه في إعراب {سواءٌ} من قوله تعالى:{ سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ} [الرعد: 10]، إذ يقول: "{وسواء} اسم مصدر بمعنى الاسـتواء، والمراد به هنا اسم الفاعل، أى: (مستو)،قال الجمـل: فيـه وجهـان: الأول: أنه خبـر مقدم، و{من أسر ومن جهر} هو المبتدأ، وإنما لم يثن الخبر لأنه في الأصـل مصـدر، وهـو هنـا بمعنـى (مســتو)، والثاني: أنه مبتدأ، وجاز الابتداء به لوصفه بقوله: {منكم}". (طنطاوي, 1997م, ص7/، 457، ويقارن بحاشية الجمل، 2009، 106/4 -هذه الحاشية التي نقل الإعراب من تفسير السمين الحلبي).

وقد جعل النحاس (338هـ) (1421هـص221/2)، قوله تعالى: {سواءٌ منكم} من المرفوع الذي ينوى بـه الـتأخير، أي أنّـه خـبر مقدم، وعضد رأيه مكي القيسي (437هـ) (1405هـص397/1).

ومما يجدر ذكره أن الذي نقله طنطاوي عن الجمل مذكور بأبسـط من ذلك عند السمين الحلبي، الذي أضاف إلى ما ذُكر: أن {مَنْ} الأولى والثانية في الآية يرتفعان بـ{سواء}، وذلك لأن {سواء} يطلب اثنيـن، كما تقول: "سواء زيد وعمرو"، (ينظر: السمين الحلبـي, د/ط,ص141/3).

ب- تعدد الخبر:

قد يتعدد الخبر لمبتدأ واحد، وهو على أنواع، منها ما هو محل اتفاق بين النحاة، ومنها ما هـو موضـع اخـتلاف بيـنهم، بيـد أن منهم مَن أطلق الجواز كابن مالك(672هـ) في ألفيته(–بشرح ابن عقيل-, 1400 هـص256/1)، إذ يقول:

"وأخبروا باثنين أو بأكثرا عن واحد كهم سراة شعرا"

أي أن العرب أخبروا بخبرين أو أكثر عن مبتدأ واحد، كما في المثال المذكور فـ (هُمْ): مبتدأ، و(سَراةٌ): خبر الأول، و"شـعرا" أي: شعراءــ هـو الخـبر الثـاني، والسَرـاة: جمـع سري، بمعنـى: الشريـف. (ينظـر: ابـن عقيـل, 1400 هــص256/1، وعبـاس حسـن, د/ط,ص531/1، والنجار, 1422هـص224/1).

وقد أطلق ابن مالك الكلام هنا وفصّله في شرح التسـهيل: (ج1ص 326)، إلا أنّ أكـثر النّحـاة بيّنـوا أنّ تعـدد الخـبر عـلى ثلاثـة أضرب:

الأول: هو أن يتعدد لفظاً ومعنىً، لا لتعدّد المخبر عنه، نحو قوله تعالى: { وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (14) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (15) فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ (16)} [البروج: 14-16]، فـ {هوَ} مبتدأ، و{الغفورُ} وما بعده أخبار (السمين الحلبي, د/ط,ص748/10، وينظر: الدعاس, 1425هـ,ص435/3، و درويش, 1415م,ص435/10).

ويجوز في هذا النوع –في غير القرآن-استعماله بدون عطف - كما مُثِّل-، وبعطف، نحو: "محمدٌ نحوي وفقيه وشاعر".

والثاني: هو أن يتعدد لفظاً ومعنىً، لتعدد المخبر عنه حقيقة نحو: (بنو بكرٍ نحوي وفقيه وكاتبٌ، وهذا النوع لا يستعمل بدون عطف، فلا يقال: بنو بكر نحوي فقيه كاتب.

والثالث: هو أن يتعدد لفظاً لا معنىً، فالأخبار قائمة مقام خبر واحد في اللفظ، كما في قولنا: (هذا حامض حلو)، أي (مزٌّ)، فهذا النوع لا يستخدم فيه العطف، لأن مجموعه بمنزلة المفرد، فلو استعمل مع العطف لكان كعطف بعض الكلمة على بعض. وقد أجاز العطف أبو علي الفارسي (ت/377 هـ)": (ينظر: ابن مالك, 1410هـ,ص326/1 ، وحسن, د/ط، ص531/1).

وما كان من النوع الأول صحّ أن يقال: فيه (خبران وثلاثة بحسب عدده). وما كان من النوع الثاني والثالث فلا يعبر عنه بغير الوحدة إلا مجازاً، لأن الإفادة لا تحصل فيه عند الاقتصارِ على بعض المجموع. (ينظر: ابن مالك،1410هـ،ص1/321، وأبو الفداء,2000م,ص151/1، وابن عقيل،1400هـ،ص256/1، وحسن، ص 531، والنجار،1422هـ، ص224/1. والسامرائي:1422 هـ،ص1/ 202، والشاطبي،1422هـ 2ص130).

ومن النحاة من منع تعدّد الخبر دون حرف عطف، منهم ابن عصفور(ت/ 669هـ): الذي ذكر أنه لا يقتضي المبتدأ أزيد من خبر واحد من غير عطف؛ إلّا أن يكون الخبران فصاعداً في معنى خبر واحد، فإذا قيل: (زيد ذاهب راكب)، كان الاسمان في معنى اسم واحد، وكأنه قيل: (زيد جامع بين الذهاب والركوب) بخلاف ما إذا قيل: زيد ذاهب وراكب؛ فإنه يجوز، لأنه أُخبر عن زيدٍ بخبرين مستقلّين. (أشار ناظر الجيش إلى كلام ابن عصفور هذا في: شرح التسهيل: 1033/2).

وطنطاوي –كعادته- لا يطيل الوقوف لدى تعرضه للإعراب، كما لا يتعرّض لذكر الخلاف ومناقشة الآراء إلا نادراً، بل يكتفي –في الغالب- بالتلميح إلى إعرابٍ يكون توضيحاً لمعنى الآية وبياناً لها، كما في إعرابه لقوله تعالى: {وربك الغني ذو الرحمة إن يشأ يذهبكم} [الأنعام: 133]، فقال فيه بعد أن فسر الآية: "{وربُّك} مبتدأ، و{الغني} خبره، وقوله: {ذو الرحمة} خبر بعد خبر، ويجوز أن يكون هو الخبر و" الغني" صفة لربك، وفي هذه الجملة تنبيه إلى أنّ ما سبق من ذكره من إرسال الرسل وغيره، ليس لنفعه- سبحانه" (طنطاوي,1997م,ج5/ص 184).

وأضاف آخرون إعراباً آخر وهو: أن يعرب {الغني}، و{ذو الرحمة} صفتين لـ {وربك}، وتكون الجملة الشرطية خبراً لـ {وربك}.(ينظر: السمين الحلبي، د.ط،ص748/1، ودرويش،1415هـ،ص3/ 228، ودعاس، 1425هـ، ص1/ 228، والصافي، 1418هـ، ص485/8).

وفي قوله تعالى: { وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ} (البقرة:163). ألقى ضوءاً على إعراب الآية، مبيناً أهميتها وأثرها في ترسيخ عقيدة التوحيد مع الآيات التي سبقتها وتلتها بقوله: "... وهذه الجملة الكريمة [أي: {لا اله الا هو} خبر ثان للمبتدأ، وهو {إلهكم},أو صفة أخرى للخبر وهو {إله} وخبر {لا} محذوبف أي لا إله موجود إلا هو ، والضمير "هو" في موضع رفع بدل من موضع (لا مع اسمها)، وقوله: {الرحمن الرحيم} خبر لمبتدأ محذوف، إلى غير ذلك من وجوه الإعراب، والمعنى: وإلهكم الذي يستحق العبادة "إله واحد"، ولا إله مستحق لها "إلا هو"، هو الرحمن الرحيم، أى: المنعم بجلائل النعم ودقائقها، وهو مصدر الرحمة، ودائم الإحسان" (طنطاوي , 1997م,ص329/1).

وما ذكره طنطاوي هنا قال به أكثر النحويين للقرآن الكريم، فقد ذكر السمين الحلبي (ت: 756): أن {إله): خبرٌ المبتدأ، و{واحدٌ} صفةٌ، وهو الخبرُ في الحقيقة لأنه محطُّ الفائدةِ (ينظر: السمين الحلبي، د.ط،ص197/2).

وقرّر ذلك أيضاً أبو السعود إذ جعل قوله: {لا إله إلا هو } خبراً ثانياً للمبتدأ أو صفة أخرى للخبر أو اعتراضاً ، فهو مقرر للوحدانية، ومزيح لما يتوهم أن في الوجود إلها لكن لا يستحق العبادة، كما جعل (الرحمن الرحيم) خبران آخران لمبتدأ محذوف. (ينظر: أبو السعود, د.ط, ص183/1، وبنحوه أعربه الهرري،ص3/ 83).

3ـ3: دخول الفاء على الخبر:

من المقرر في النحو أنّ (الفاء) تدخل على خبر المبتدأ وجوباً بعد (أمّا) إلا في ضرورة، وجوازاً بعد مبتدأ واقعٍ موقع (مَنْ) الشرطية، أو (ما)، أو (ال) الموصولة. (ينظر: ابن مالك, 1410هـ,ص328/1، وابن مالك, د.ط, ص373، وابن عقيل, 1400 هـ,ص52/4).

ومن الأمثلة الكثيرة التي نبه فيها طنطاوي على دخول الفاء في الخبر مع بيان فائدته- ما أورده في تفسيره لقوله تعالى: {الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سِراً وعلانيةً فلهم أجرهم...} [البقرة: 274]. إذ يقول عن قوله: {فلهم أجرهم}: "والجملة الكريمة خبر لقوله : {الذين ينفقون}، ودخلت الفاء في الخبر، لأنَّ الموصول في معنى الشرط، فتدخل الفاء في خبره جوازاً، وللدلالة على سببية ما قبلها لما بعدها، أي: أنّ استحقاق الأجر متسبب عن الإنفاق في سبيل اللّه" (طنطاوي, 1997م, ص630/1).

وما ذكره في إعراب الآية هو المشهور عند النحويين والمعربين للقرآن الكريم. (ينظر: ابن يعيش: 250/1، والباقولي: 196/1، ودرويش: 425/1)

4- الفاعل ونائبه وما يتعلق بهما من أحكام في التفسير الوسيط

الفاعل ونائبه يكوِّنان مع الفعل: النوع الثاني من الكلام، إذ منهما تتكون الجملة الفعلية التي تفيد التجدد والحدوث والتحوّل من حال إلى حال، وهي تشكل مع الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر النواة الأساس لكل كلام، مستغرقتين كل الأزمنة والأحوال. من الثبوت والحدوث ونحوهما.

والشيخ طنطاوي كان له وقفات عدة في المسائل المتعلقة بالفاعل ونائبه، مما حدا بنا أن نسير معه في أبرز تلك المسائل، وذلك في المطلبين الآتيين.

1 ـ 4: حدّ الفاعل وأنواعه:

أ-حدّه:

ذهب كثير من النحاة إلى تعريف الفاعل بأنه (اسم أسند إليه فعل معلوم أو شبهه مقدم عليه)، كما ذكروا في تعريفه أيضاً: بأنّه (كل اسم ذكر بعد الفعل، وأسند ذلك الفعل إِلى ذلك الاسم) (ينظر: ابن جني, د.ط,ص185، وابن مالك, 1410هـ,ص105/2، وابن يعيش, 1422 هـ ,ص200، والجرجاويّ, 1421هـ,ص392، وأبو حيان الأندلسي, 1418 هـ , ص1320/2، والسيوطي, د.ط,ص253/2،)، ومِن العلماء مَن ذكر مع تعريفه بعض محترزاته،كما في قول الشريف الجرجاني بعد أن حدّه: "بأنه ما أسند إليه الفعل أو شبهه على جهة قيامه به"، وضحه بما يخرج غيره بقوله" ليخرج عنه مفعول ما لم يسمّ فاعله" (الجرجاني, 1403هـ,ص164).

وأما ما قاله أبو حيان (745هـ)، بهذا الصدد فقد تضمن الإشارة إلى أكثر قيود الفاعل ومتعلقاته-بعد تعريفه- إذ قال فيه: "وهو المسند إليه فعل أو مضمن معناه, مقدم، تام, فارغ, غير مصوغ للمفعول..." (أبو حيان الأندلسي, د.ط, ص173/7).

ب-أنواعه:

قسم العلماء الفاعل من حيث ظهوره وإضماره على قسمين: أحدهما: الظاهر، والآخر المضمر، فالظاهر: هو: ما يدل على معناه بدون حاجة إلى قرينة نحو: (فاز الحقُ)"، وأما المضمر فهو: ما لا يدل على المراد منه إلا بقرينة تكلم أو خطاب أو غيبة، نحو: قرأتُ وقرأتَ وهو قرأ...". (ينظر: ابن الأثير, 1420هـ,ص100، والغلاييني, 1414هـ ص244/2، وعبدالحميد, 1428هـ,ص88)، ومنهم من أضاف إليهما قسماً ثالثاً، وهو الفاعل المؤول [المؤلف من الفعل وحرف المصدرية) بالمصدر، كما تقول: (يَحْسُنُ أن تجتهد)، ف(أن تجتهد) مؤولٌ بمصدرٍ فاعلٌ، أي اجتهادُك"(ابن الأثير, 1420هـ,ص100).

ومن العلماء -كابن عقيل (ت: 769هـ)-، من اقتصر في تقسيم الفاعل على الصريح نحو: قام زيدٌ، وعلى المؤول: نحو يعجبني أنْ تقوم أي: قيامك. (ينظر: ابن عقيل, 1400 هـ,ص74/2).

ويبدو مما ذكر أنّ الصريح الذي يقابل المؤول يشمل الظاهر والمضمر اللذين سبقت الإشارة إليهما.

2 ـ 4 : مسائل تتعلق بالفاعل في التفسير الوسيط:

تطرق الشيخ طنطاوي في تفسيره الوسيط إلى طائفة من المسائل المتعلقة بالفاعل، قد يكون فيها نوع من الخفاء أو الغموض، مما يتبادر إلى ذهن القارئ، أو يكون في ذكرها تسهيل وتقريب لمعاني الآيات نشير إلى أبرزها على النحو الآتي:

أ ـ رتبة الفاعل مع رافعه، ورفعه بفعل محذوف:

ذهب جمهور البصريين إلى وجوب تأخير الفعل عن رافعه، وأجاز الكوفيون تقديمَ الفاعل، ففي قولنا: **(محمدٌ سافرَ)** يكون محمدٌ مبتدأ على رأي البصريين والكوفيين، ويجوز أن يكون فاعلا أيضاً على رأي الكوفيين. (ينظر: الغلاييني, 1414هـ,ص235/2، الحندود, 1421هـ,ص444، والسامرائي, 1421هـ,ص95).

لكن إن سبق الاسم بأداة تختص بمجيء الفعل بعدها كـ (إن، وإذا) أعرب فاعلاً لفعل محذوف وجوباً يفسره ما بعده عند البصريين، كما في قوله تعالى: **{إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ}**[الانشقاق: 1]، فلفظ {السماء} يعرب فاعلاً مرفوعاً بفعل محذوف، يفسره الفعل الذي يليه، فيكون التقدير –والله أعلم- (إذا انشقت السماء انشقت)، وهذا هو مذهب جمهور النحويين. (ينظر: ابن عقيل, 1400 هـ،ص86/2، وابن هشام, 1985م, ص127/1، وحسن, د/ط, ص606، والفوزان, د.ط, ص346/1).

وفي مقابل هذا المذهب هناك مذهبان آخران، الأول: مذهب الكوفيين، الذين يرون أن هذا الاسم المرفوع بعده (إن وإذا) الشرطيتين، فاعلٌ مرفوع بنفس الفعل المذكور بعده، وليس في الكلام محذوف يفسره.

والثاني: مذهب أبي الحسن الأخفش (ت: 215 هـ): وهو أنّ الاسم المرفوع بعد (إن وإذا) الشرطيتين مبتدأ، أما الفعل المذكور بعده فهو مسند إلى ضمير يعود على ذلك الاسم، والجملة المكونة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر للمبتدأ، وعليه فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير. (ينظر: الأستراباذي, 1398 هـ،ص199، وابن عقيل، ص86/2، -مع تعليقات المحقق: محمد محيي الدين-، وابن هشام ص85/2، والسيوطي، د.ط ج2ص552، والغلاييني، 1414هـ،ص191/2، والبياتي, 1425هـ، ص39).

هذا هو ما يذكره جلّ النحاة بهذا الصدد، إلا أن الذي يلاحظ في التفاسير أن مذهب الكوفيين لا يختلف عما ذهب إليه الأخفش من جعل الاسم مبتدأ وما بعده خبره كما يتضح من أقوالهم التي نعرضها.

وممّا تطرق إليه طنطاوي بهذا الصدد، ما ذكره في تفسيره لقوله تعالى: {إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ} [التكوير 1]، فقد قال فيه: "ولفظ {الشمسُ} مرفوع على أنه فاعل بفعلٍ محذوف يفسره ما بعده". (طنطاوي،1997م ،ص296/15).

ومن هذا القبيل أيضاً ما أشار اليه في قوله تعالى: "{ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ}"[التوبة :آية 6]، فقال: "و{إن} شرطية، و{أحد} مرفوع بفعل مضمر يفسره الفعل الظاهر وهو {استجارك}" (طنطاوي،1997م ،ص208/6)، وقال أيضاً في كتاب (إعراب القرآن الكريم): "فاعل لفعل محذوف". (طنطاوي, 2011م, ص206).

وقد اكتفى طنطاوي في هذين المثالين وأمثالهما بهذا الإعراب الموجز، دون أن يخوض في تفاصيل الاختلاف بين النحاة، تلك التي تقدمت الإشارة إليها آنفاً، من منع رفع الاسم بعد (إن وإذا) على الابتداء عند جمهور البصريين، بل يقولون: إنه مرفوع بفعل محذوفٍ وجوباً، بخلاف الكوفيين والأخفش فقد أجازوها. (ينظر: ابن عقيل, 1400 هـ،ص86/2، والسامرائي, 1420 هـ،ص46/2).

وهذا الاختلاف بين النحويين نجد آثاره عند المفسرين، فأكثرهم جارى البصريين في مذهبهم -مع إشارة أكثرهم إلى المذهب المخالف لهم- إذ أشار النحاس (ت: 338هـ) في تفسيره لقوله تعالى: { إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ }، أن الشّمس مرفوع بإضمار فعل مثل الثاني، معللاً ذلك بأنّ {إذا} بمنزلة حروف المجازاة لا يليها إلا الفعل مضمرا أو مظهرا (ينظر: النحاس, 1421هـ،ص98).

وأما مكي القيسي (ت: 437هـ) فقد أشار إلى أن الأسماء الواقعة بعد (إذا) ونحوها مرفوعة عند البصريين بإضمار فعل، لأن فيها معنى المجازاة وهي بالفعل أولى، وأنّ هذا كثير في القرآن، أمّا الكوفيون فيذهبون إلى أنّ: ما بعد (إذا) مرفوع بالابتداء وما بعده خبره. (ينظر: القيسي, 1405هـ،ص792/2).

ومن المفسرين الذي اختاروا الرفع على الفاعلية بفعل محذوف على الابتداء: الزمخشري(ت: 538هـ)، وتابعه في ذلك جُلّ المفسرين –ومنهم طنطاوي-، إذ ذكر أنّ {الشمسَ) في الآية السابقة ارتفعت على الفاعلية لا على الابتداء، وأنّ رافعها فعل مضمر يفسره {كوّرت}؛ لأنّ (إذا) يطلب الفعل؛ لما فيه من معنى الشرط. (ينظر: الزمخشري,1407هـ ص707/4).

وبعد أن أشار أبو حيان (ت: 745هـ) إلى كلام الزمخشري في الآية وأيّده- أعقبه بالإشارة إلى ما يقابل ذلك من أنّ ما ذكر من الإعراب ليس مجمعا على تحتمه عند النحاة، بل يجوز في الآية رفعُ الشمس على الابتداء عند الكوفيين والأخفش؛ لأنهم يجيزون مجيء الجملة الاسمية بعد {إذا} (ينظر: أبو حيان, 1422 هـ،ص423/8).

وأما عن المذهب الثالث في هذه الآية ونحوها فهو مذكور أيضاً عن الكوفيين –وهو الوجه الثاني عنهم- من جواز تقديم الفاعل على عامله، فقد ذكر ابن هشام (ت: 761هـ) (1985م,ص757،): أنّ الكوفيين أجازوا وجها ثالثاً، وهو أن يكون ما بعد {إذا} فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم والتأخِير، مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزباء: ما للجمال مشيُها وئيدا، (هذا صدر بيت، عجره: أجندلاً يحملن أم حديداً)، وهو للشاعرة الزباء: بنت عمرو، الملكة المشهورة في العصر الجاهلي. صاحبة تدمر وملكة الشام والجزيرة. ينظر: الأشموني: 1419هـ : 388/1، والزركلي, 2002م, ص41/3)

ووجه الاستدلال: أنّ (مشيُها) مرفوع، فغير جائز أن يكون مبتدأ، إذ لا خبر له في اللفظ إلا (وئيدا) {بمعنى شديداً}، وهو منصوب على الحال، فوجب أن يكون فاعلاً مرفوعاً بـ (وئيداً) ومقدما عليه. (ينظر: الحندود, 1421هـ،ص443).

غير أنّ هذا لا يتعيّن؛ إذ أوّله البصريون –على فرض صحة رواية رفع (مشيُها)- على أن (مشيها) مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: مشيها يكون أو يوجد وئيداً، كما أنّ البيت روي فيه: (مشيِها) بالجرّ على أنّه بدل اشتمال من {الجمال}، وروي (مشيَها) بالنصب على

المصدر، أي تمشي مشيَها. (ينظر: الأُشْمُوني, 1419هـ،ص389/1، الجرجاويّ, 1421هـ،ص397/1، والغلاييني, 1414هـ،ص235/2. كما يمكن أن يحمل على الضرورة الشعرية "(ينظر: ابن هشام, د.ط, ص80/2، والأُشْمُوني, 1419هـ،ص389/1).

ويجدر بالذكر أن هناك من النحويين المعاصرين من اختار مذهب الكوفيين مِن جواز تقديم الفاعل على فعله، منهم: مهدي المخزومي(ت/1993 م)، إذ ذكر في -نحو- : (طلعَ البدرُ، والبدرُ طلعَ) أنّ الجملة الثانية فعلية في اعتبارنا، ولم يطرأ عليها تغيير سوى تقديم المسند اليه الذي نسميه في الجملة الفعلية فاعلا (المخزومي, 1406هـ،ص42ـ43).

ولعلّ السبب في ذلك –كما يبدو- هو جري القواعد على مسلك واحد، وسنَنٍ ثابت، نظراً لما فيه من الاطراد والسهولة والتبْسيط، ولا سيما للمبتدئين ولمن لم يكن مختصاً في هذا المجال.

وبهذا يتجلى أن الوجه الذي اقتصر عليه طنطاوي هو القول الراجح عند جمهور البصريين، خالفهم الكوفيون وبعض البصريين في تقديرهم للآية.

ب-: تأخير الفاعل عن المفعول به:

أشار ابن مالك رحمه الله في ألفيته إلى رتبة الفاعل مع الفعل والمفعول به بقوله:"

"والأصلُ في الفاعل أنْ يتصلا والأصلُ في المفعولِ أن ينفصلا

وقد يجاء بخلافِ الأصلِ وقد يجيُ المفعولُ قبل الفعلِ"

أي أن الأصل في تكوين الجملة العربية، وترتيب كلماتها، يقتضي اتصال الفاعل بعامله، وانفصال المفعول عنه بالفاعل؛ لأن الفاعل كالجزء من عامله، إلا أن هذا الأصل لا يراعى أحياناً، فيتقدم المفعول به على الفاعل. (ينظر: ابن عقيل, 1400 هـ،ص96/2، وحسن, د/ط,ص402/1) ، ويكون التقديم لغير الفاعل لأغراض وفوائد عدة.

وقد تطرق طنطاوي في آيات عدة إلى بعض الفوائد التي من أجلها جاء المفعول به قبل الفاعل، فبعد أن فسّر وبيّن المراد من قوله تعالى: {وإذ ابتلى إبراهيم ربُّه بكلمات فأتمهنّ} البقرة:124]، أشار إلى النكتة في هذا الأسلوب، بقوله: "وقدّم المفعول وهو لفظ إبراهيم؛ لأن المقصود تشريف إبراهيم بإضافةِ اسم الرب إلى اسمه، مع مراعاة الإيجاز، فلذلك لم يقلْ: (وإذ ابتلى الله إبراهيم)". (طنطاوي،1997م ،ص265/1).

ونقل عن صاحب الكشاف الحكمة التي من أجلها جاء المفعول به قبل الفعل في قوله تعالى: **{إنما يخشى اللهَ من عباد العلماءُ إنّ الله عزيز غفور}** [فاطر:28]، بقوله : "قال صاحب الكشاف: فإن قلت: هل يختلف المعنى إذا قدَّم المفعول في هذا الكلام أو أخر ؟, قلت: لا بدّ من ذلك، فإنك إذا قدمتَ اسم الله، وأخرّت العلماء، كان المعنى: إن الذين يخشون الله من عباده هم العلماء دون غيرهم:، وإذا علمت على العكس انقلب المعنى إلى أنهم "لا يخشون إلا الله"، كقوله- تعالى: {ولا يخشون أحداً إلا الله} [محمد: 39]، وهما معنيان مختلفان". (طنطاوي،1997م ،ص345/11، ويقارن بتفسير الكشاف، (الزمخشري،1407هـ،ص611/3).

ج- بقاء الفاعل مفرداً وإنْ أسند إلى المثنى والجمع:

اتفق النحويون على أنّ الفعل يجب أن يبقى مع الفاعل بصيغة المفرد، وإن كان مثنى أو مجموعا، فكما تقول: (اجتهد الطالبُ)، فكذلك تقول: (اجتهد الطالبان، واجتهد الطلاب)، إلا على لغة ضعيفة جاء لبعض العرب، يطابق فيها الفعل الفاعل، وهذه اللغة واردة لبني الحارث، وهي المشهورة بلغة (أكلوني البراغيث)، ويقال على هذه اللغة: (أكرماني صاحباك)، وأكرموني أصحابك)، ويعرب الاسم الظاهر فاعلا، وتكون الألف والواو والنون أحرفاً دالة على التثنية أو الجمع، فلا محل لها من الاعراب، فحكمها حكم: (تاء التأنيث مع الفعل المؤنث)، وأما ما ورد في ذلك في فصيح الكلام فيعرب الظاهر بدلاً من المضمر، أو يعرب الظاهر مبتدأً، والجملة التي قبله خبراً مقدماً، أو يعرب فاعلا لفعل محذوف. (ينظر: الغلاييني, 1414هـ،ص239/2).

ومما ورد في القرآن الكريم مما هو من هذا القبيل –في الظاهر- قوله تعالى: {وحسبوا ألا تكون فتنةٌ فعَمُوا وصمّوا ثم تاب الله عليهم ثمّ عمُوا وصمُوا كثيرٌ منهم} [المائدة:71].

ووجهّه طنطاوي الآية توجيهاً حسناً، مشيراً من خلاله إلى النكتة في ذلك فقال: "{ كثيرٌ منهم} بدل من الضمير في قوله: {عَمُوا وَصَمُّوا}، وهذا الإبدال في غاية الحسن، لأنه لو قال: "عموا وصموا" بدون هذا البدل، لأوهم ذلك أنهم جميعا صاروا كذلك، فلمّا قال: {كثيرٌ منهم} دلّ على أنّ العم والصمم قد حدث للكثيرين منهم، وهناك قلة منهم لم تنقض عهودها مع الله- تعالى-، بل بقيت على إيمانها وصدق توبتها، وهذا... من إنصاف القُرآن للناسِ في أحكامِه، ودقته في ألفاظه، واحتراسه فيما يصدر من أحكامه" .(طنطاوي،1997،ص234/4ـ235).

وما ذكره طنطاوي أحد الوجوه في الآية، وفيها تخريجات كثيرة، منهم من خرّجها على لغة (أكلوني البراغيث)، فجعل الواو في {عَمُوا وَصَمُّوا} علامة دالة على الجمع، وأعرب {كثيرٌ} فاعلاً، ومنهم من جعل الواو ضميراً (فاعلاً)، وأعرب {كثيرٌ} بدلاً من الضمير (الواو)، والفرق بينه وبين ما تقدم من إعراب طنطاوي، أن الضمير فيه يُفسر بما بعده، أما في إعراب طنطاوي السابق فهو مفسر بما قبله، وهم بنو إسرائيل، كما أن مِن المعربين مَن جعل الضميرَ عائداً على مَنْ تقدَّم، وأعرب «كثير» خبر مبتدأ محذوف... إلى غير ذلك من التوجيهات والتخريجات. (ينظر: السمين الحلبي، د، ط، 371/4)

د- رفع الفاعل بشبه الفعل:

الفاعل كما يرتفع بفعل، يُرفَع أيضاً بشبه الفعل (كاسم الفاعل والصفة المشبهة) وقد أشار طنطاوي إلى هذا النوع أيضاً، ومما يلاحظ عليه: أنّه يلمّح -في إعرابه لمثل هذا النوع- للغرض الكامن من وراء ذلك، فبعد أن فسر قوله تعالى: **{ولاتكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثِمٌ قلبُه}**[البقرة:283]، قال: " {آثِمٌ} خبر {إنّ}، و{قلبهُ} رُفع بـ {آثم}" على الفاعلية، كأنّه قيل: (إنه يأثم قلبه)، ويجوز أن يرتفع قلبه هنا بالابتداء, و"آثم" خبر مقدم، والجملة خبر إن والضمير للشأن". (طنطاوي،1997م، ص651/1)، وهذا الإعراب نقله عن الزمخشري (ت:538)، كما صرّح به، ونقل عنه أيضاً، سبب نسبة الإثم إلى القلب، ومما أورده: أن الاثم لما كان مقترنا بالقلب أسند إليه، لأن إسناد الأفعال إلى الجوارح التي يعمل بها أبلغ، كما يقال: إذا أريد التوكيد: هذا مما أبصرته عيني، لأن القلب هو رئيس الأعضاء فكأنه قيل: من يكتمها فقد تمكن الإثم من نفسه، وملك أشرف مكان فيه. (ينظر: طنطاوي،1997م، ص651/1، ويقارن بالزمخشري،1407هـ،ص365/1).

وأكثر المعربين درج على هذا الإعراب، لأن الوصف إذا طابق ما بعده إفراداً جاز إعراب ما بعده فاعلاً ، كما يجوز جعله خبراً مقدماً، وما بعده مبتدأ، وتكون الجملة في هذه الحالة خبراً لما قبلها إن كانت مسبوقة بالنواسخ. ومنهم أبو السعود (ت: 982هـ) إذ قال: " آثمٌ" خبر "إنّ" و"قلبهُ" فهو مرتفعٌ به على الفاعلية كأنّه قيل: "يأثم قلبه"، أو مرتفع بالابتداء و"آثمٌ" خبر مقدم، والجملة في محل خبر انّ" (ينظر: ابن عقيل، 1400، 197/1، وأبو السعود, د.ط,ص272/1، ودرويش, 1415هـ,ص444/1، والدعاس, 1425هـ, ص121، والخراط, 1426هـ,ص105/1).

وبعد أن فسر طنطاوي قوله تعالى: { **الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا** } [النساء:75]، أشار أولاً إلى سبب نسبة الظلم إلى أهل القرية التي يراد بها مكة، ولم توصف هي بأنها ظالمة كما وصف بها غيرها من القرى، تكريماً لمكة، إذ هي حرم الله الآمن، ولا يمكن أن يوصف حرم انلله تعالى الآمن بالظلم. ولو مجازاً. (ينظر: طنطاوي،1997م، ص219/3).

ثم تناول بعد إعراب قوله: {الظالمِ أَهلُها}، بكونه: "صفة للقرية، و{أهلها} مرفوع به على الفاعلية، وأل في {الظّالمِ} موصولة بمعنى التي، أي:التي ظلم أهلها، فقوله: {الظالمِ} جارٍ على القرية لفظاً، وهو لما بعدها معنى، نحو: مررت برجلٍ حسنٍ غلامُه". (طنطاوي،1997م ،ص219/3)،

فهذا النوع من النعت ما يسمى بالنعت السببي، ويتبع ما قبله في الإعراب إلا أنه يتبع ما بعده في التذكير والتأنيث. ولا يكاد يختلف في إعرابه. (ينظر: أبو السعود, د.ت، ص202/2، ودرويش،1415هـ،ص264/2،وصافي, 1418 هـ,ص94/5).

5- نائب الفاعل

1 ـ 5: حدّه وما ينوب عنه، وأقسامه:

أ-حده :

درج أكثر النحويين على تسميته باسم نائب الفاعل، في حين اصطلح الكوفيون على وسمه بـ (المفعول الذي لم يسمِ فاعله)، ويمكن تحديد معالمه بأنه: قد يحذف الفاعل من اللفظ لغرض، ويقام المفعول به ونحوه مقامه) (ينظر: ابن الأثير, 1420هـ p.ص114/1، والشاطبي , 1428هـ,ص5/3، وأبو الفداء, 2000م,ص138/1)، وزاد هذا التعريف بياناً –من حيث المعنى- الجَوجَري (ت/889هـ) بأن المفعول الذي لم يسم فاعله على جهة وقوعه عليه، لا على جهة القيام به، أو وقوعه منه (الجَوجَري, 1423هـ,ص323/1).

ب-ما ينوب عن الفاعل:

ما ينوب عن الفاعل لا يخلو من حالتين، إما أن يكون في الكلام (المفعول به)، وفي هذه الحالة: (يحذف الفاعل أولاً ويقام المفعول به مقامه فيعطى ما كان للفاعل من لزوم الرفع ووجوب التأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه)، فإن لم يكن المفعول به موجوداً، أقيم المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور مقامه، والجميع في ذلك سواء. وشرط في كل منها أن يكون قابلا للنيابة أي

صالحاً لها. ينظر: (ابن الحاجب, 2010 م,ص15، وابن مالك, 1410هـ، ص130/2،وابن عقيل, 1400 هـ،ص111/2، و (ابن هشام, 1383هـ,ص87).

هذا هو "مذهب البصريين إلا الأخفش، وفي مذهب الكوفيين يجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده تقدم أو تأخر. (ينظر: ابن عقيل،1400هـ،ص121/2).

وبما أن نائب الفاعل ينوب عن الفاعل، فهو يأخذ أحكامه التي سقناها من قبل، كما وينقسم إلى أقسامه التي مرّ معنا فيما سبق. (ينظر: المطلب الأول من هذا المبحث، وينظر- لتفاصيل ذلك: الغلاييني, 1414هـ,ص253/2).

2 ـ 5: مسائل متعلقة بنائب الفاعل في التفسير الوسيط:

عيّن طنطاوي في تفسيره بعض الأفعال المجهولة، وبيّن ما ينوب عن الفاعل، إلا أن الملاحظ أن الشيخ أراد من خلال ذلك أن يطلعنا على بعض المعاني الدقيقة التي تكمن من وراء طيّ ذكر الفاعل.

من ذلك أنه بعد أن بينّ المقصود بقوله تعالى: {كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ } البقرة: 180].

استطرد إلى تحديد نوع الفعل في(كُتِب) وما ينوب عن الفاعل، مع الإشارة إلى بعض أحكام النائب، فنقل عن الجمل (ت: 1204هـ) إعرابه، من أنّ: {كُتِبَ} فعل ماض مبنى للمجهول، وحذف الفاعل هنا للعلم به وهو الله- سبحانه-، ثم بيّن أن القائم مقام الفاعل ثلاثة أوجه:

الأول**:** (الوصية)، أي: (كتب عليكم الوصية)، وذكّر الفعل، لأنّ القائم مقام الفاعل مؤنث مجازي، لوجود الفصل بينه وبين مرفوعه.

الثّاني: (الإيصاء) المدلول عليه بقوله: {الوصية للوالدين}، أي كُتِب هو، أى الإيصاء.

الثالث: (أنه الجار والمجرور), وهذا التوجيه يكون على رأي الأخفش والكوفيين، وعليه فيكون: {عليكم}" في محل رفع، ويكون في محل النصب على قولين الأولين، ويكون جواب كل من (إذا وإنْ) محذوفاً، أى: (كتب عليكم إذا حضر أحدَكم الموت إن ترك خيرا فليوص). (ينظر: طنطاوي،1997م ،ص275/1-276، ويقارن بالجمل، 2009، 234/1).

وبعد تحريض القرآن الكريم على بذل الأموال في وجوه الخير، وتخصيص طائفة من المؤمنين بالذكر، وأنهم أَولى الناس بالعون والمساعدة، وذلك في قوله سبحانه: { لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ...} [البقرة: 273]، بيّن طنطاوي المقصود بالفقراء في الآية، كما ألقى الضوء على معنى الإحصار، ثم انتقل إثره لبيان سبب التعبير عن الفعل بـ{أحصروا} بالبناء للمجهول، بقوله: "للإشعار بأن فقرهم لم يكن بسبب تكاسلهم وإهمالهم في مباشرة الأسبابِ، وإنما كان لأسباب خارجة عن إرادتهم، وقوله: {في سبيل الله}،تكريم وتشريف لهم، أي أنّ ما نزل بهم من فقرواحتياج كان بسبب إيثارهم إعلاء كلمة الله على أى شيء آخر، ففي سبيل الله هاجروا، وفي سبيل اللهِ تركوا أموالهم فصاروا فقراء... وهم يطلبون أداء ما كلفهم- سبحانه- بأدائه". (طنطاوي،1997م ،ص626/1-627).

ونجد عند طنطاوي اهتماماً واضحاً بالقراءات القرآنية –في مواضع من تفسيره-، وقد يستعين ببعض القراءات الكشف عن معنى الآيات وتوضيحها، ومن بينها القراءات المتعلقة بورود الفعل بصيغتي المعلوم والمجهول، ففي تفسيره لقول الله سبحانه: { مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذًا مُنْظَرِينَ} [الحجر 8]، ذكر أن الجمهور قرأ {ما تَنزّلُ} بفتح التاء والزاي، وأنّ أصله (تتنزل) ورفع الملائكة على الفاعلية، و قرأ أبو بكر –وهو شعبة- عن عاصم {ما تُـنزَّلُ} بضم التاء وفتح الزاى على كونه للمجهول ورفع الملائكة على أنه نائب للفاعل، وقرأه الكسائي وحفص عن عاصم {ما نُنزِّلُ} بنون -أي مضمومة- في أوله وكسر الزاي، ونصب الملائكة على المفعولية، والباء في قوله تعالى {بالحقّ}للملابسة(ينظر: طنطاوي،1997م ،ص18/8).

إلا أنّه آثر في التفسير أن يفسر الآية على القراءة المشهورة وهي قراءة حفص {ما نُنزِّلُ}، بقوله: "أى: ما نُنزل الملائكة إلا تنزيلاً ملتبساً بالحق، أي: بالوجه الذي تقتضيه حكمتنا كأن ننزلهم لإهلاك الظالمين، أو لتبليغ وحينا إلى رسلنا..." (طنطاوي،1997م ،ص18/8).

وقد أشار المفسرون والمعربون إلى هذه القراءات ووجَّهوها، فقد تطرق الإمام الطبري (ت: 310هـ) إلى تلك القراءات المتعددة في الآية، وبيّن أنها متقاربات المعاني، ثم أخذ في الجمع بينها في التفسير (ينظر: الطبري, 1422هـ,ص67/17، وبنحوه عند: البغوي, 1420هـ،ص51/3).

واقتصر الإمام الداني (444هـ) على ما في الآية من قراءات وتوضيحها. (ينظر: الداني/أ, 1404هـ,ص135، والداني/ب , 1428 هـ,ص1266/3، وبنحوه ابن الجزري, د.ط,ص301/2).

وقد أفاض السمين الحلبي (ت: 756 هـ) في توجيه تلك القراءات، مبيناً أن قراءة أبي بكر (أي: شعبة): (ما تُنَزَّلُ)بضمّ التاء وفتح الزاي المشددة مبني للمفعول، موافقة لقولهِ: {وَنُزِّلَ الملائكة تَنزيلاً} [الفرقان: 25]، لأنها لا تنـزل إلا بأمر من الله, فالمنزل لهـا هـو الله تعالى...، ثم أخذ يوضح القراءات الأخرى ويوجهها.(ينظر: السمين الحلبي,د/ط,ص144/7).

وتطرق طنطاوي في قوله تعالى: { زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ} [البقرة:212]. إلى بيان النائب عن الفاعل، كما تعرض لذكر حكم من الأحكام التي تعمّ الفاعل ونائبه، وهو تذكير الفعل مع كون النائب مؤنثاً، لكون تأنيثه مجازياً ولوجود الفاصل، فيقول: "التزيين: جعل الشيء زيناً. أي: شديد الحسن، والحياة: نائب فاعل {زُين}، ولم تلحق تاء التأنيث بالفعل، لأن نائب الفاعل مجازى التأنيث، ولوجود الفاصل بين الفعل ونائب الفاعل، والمعنى: أن الحياةالدنيا قد زينت للكافرين فأحبوها وتهافتواعليها تهافت الفراش على النار، وصارت متعها وشهواتها كل تفكيرهم، أما الآخرةفلم يفكروا فيها، ولم يهيئوا أنفسهم للقائها" (طنطاوي،1997م ،ص453/1).

ولم يقتصر طنطاوي في مواطن عديدة من تفسيره على تحديد كون الفعل مبنياً للمعلوم أو المجهول أو وروده بهما، بل أضاف إلى ذلك ما يترتب عليه من معنى: ففي تفسيره لقوله تعالى -في أحكام الرضاع-: { لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ } [البقرة:233]، نقل عن الجمل (ت: 1204هـ) ما فيه من إعراب وقراءات، من أن {لا} في {لا تضارَّ) يحتمل أن تكون نافية فيكون الفعل معها مرفوعاً، كما يحتمل أن تكون ناهية، فيكون الفعل معها مجزوما، وقد قرئ بهما في القراءات السبع، وعلى كل منهما يحتمل أن يكون الفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول.

ثم أردفه طنطاوي بتفسيره له بأن: "المعنى على الاحتمالين واحد، وهو أنه لا يجوز أن يَضُر كل واحد منهما صاحبَه, أويُضَرّ من صاحبه، بسبب حنوه لولده واهتمامه بشأنه، وأضاف الولدإلى كل منهما في الموضعين للاستعطاف، وللتنبيه على أن هذا الولدالذي رزقهما الله إياه جديربأن يتفقا على حمايته ورعايته من كل ما يؤذيه، ولايجوز مطلقاً أن يكون مصدر قلق لأى واحد منهما".(طنطاوي،1997م ،ص530/1).

وفي {لا تُضار} أكثر من قراءة متواترة، كما نبّه عليه طنطاوي، إلا أن في كلامه إجمالاً، ذكره غيره بصورة أكثر وضوحاً، فقد بسط الشوكاني (1250هـ) الكلام فيه فذكر أنّ أبا عمرو وابن كثير وجماعة قرؤوا "لا تُضارُ" بالرفع على الخبر، وقرأه الباقون من السبعة {تُضارَّ} بفتح الراء المشددة على النهي، وأصله (لا تُضارِر أو لا تُضارَر}، بالبناء للفاعل أو المفعول، ويكون المعنى: (لا تُضارِرِ الأبَ) بسبب الولد، بأن تطلب منه ما لا يقدر عليه من الكسوة والرزق، أو أن تفرط الأم في حفظ الولد والقيام بما يحتاج إليه، أو {لا تُضارَرْ} أي الأم، بأن يقصر الأب بحقها مما يجب عليه، أو ينتزع ولدها منها بلا سبب. (ينظر: الشوكاني, د.ط,ص254/1).

وبهذا تجلّى أنّ طنطاوي (رحمه الله تعالى) عرض أكثر من قراءة في النماذج السابقة، وبنى عليها بعض تفسيراته، كما وجّهها نحوياً من غير يرجح قراءة على أخرى، وهذا هو المنهج السليم بهذا الصدد، لأن القراءات المتواترة كلها في مستوى واحد من الحجية والثبوت، إذ إنها موصولة السند إلى (رسول الله صلى الله عليهِ وسلم)، الذي تلقاها من عند الله تعالى عن طريق أمين الوحي جبريل عليه السلام.

النتائج

بعد رحلة مباركة مع حملة القرآن ومفسريه ومعربيه، خلص البحث إلى نتائج، من أبرزها:

ـ إن الشيخ طنطاوي يعد علَماً ورائداً من رواد تفسير القرآن الكريم في العصر الحديث، أجاد وأفاد في تقريب التفسير وتحبيبه إلى أبناء الجيل المعاصر، وذلك من خلال حُسن عرضِ مادته بالوضوح والسهولة في التعبير والأسلوب، والدقة في التنظيم، وتركيزه في تفسيره على الجوانب الإيمانية والأخلاقية التي لا بد منها لتربية الجيل الناشئ.

- على الرغم من أهمية الإلمام بالعلوم اللغوية في تفسير النصوص وإدراك كنهها، إلا أن التفاسير ليست محل حشدها بكل دقائق تلك العلوم، بل لا بد للمفسر أن يكون مقتصداً في إيراد ذلك في تفسيره، مقتصراً على ما لا بد منه، مُحيلاً في جزئياتها وتفاصيلها إلى مظانها، فالذي يُقبِل على التفاسير -في الغالب- إنما غرضه فهم المراد من الآية، لا الوقوف على تفريعات المسائل، ولذا رأينا الشيخ طنطاوي لم يكثر من الوقوف عند المسائل اللغوية ولاسيما النحوية إلا بما يروي غليل القارئ ويشفي عليله بهذا الصدد.

-المسائل النحوية التي أوردها الشيخ طنطاوي في تفسيره ولا سيما ما يتعلق بالمبتدأ وخبره والفاعل ونائبه، كانت في الغالب مما يتبادر إلى ذهن القارئ غير المتخصص- وجود إشكال فيها وفق القواعد الأساسية في اللغة، كمجيء المبتدأ نكرة، وتعدد الخبر، وتقديمه على المبتدأ، وحكم الفاعل وتقدمه على الفعل، وكذلك تقدم المفعول به على الفاعل، وما قيل عن الفاعل يقال عن نائبه.

-فضلاً عن ذلك فقد أوقفنا الشيخ طنطاوي وأطلعنا أحياناً على المعاني المتعددة التي تترتب على الاختلاف في التنوع في الإعراب.
-القراءات القرآنية لها أثر واضح في تأصيل القواعد، كما لها دور فعال في إثراء المعاني وتعددها للآية القرآنية أحياناً كثيرة، وقد رأينا نماذج متعددة منها في تفسير طنطاوي كما في تفسيره لقوله تعالى: {وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ} [المسد:4].
-جلّ الأعاريب التي مرّت بنا للشيخ طنطاوي كان يغلب عليها الوضوح والإيجاز، فقد اقتصر لنا وأوجز ما ذكره غيره بتفصيل وإسهاب، كما اختار منها أوضحها وأقربها إلى مدلول الآيات، وما لفت نظرنا في هذا المضمار هو تصريحه ببعض العلماء كالعلامة (الزمخشري) المتوفى (538ه)، في كشافه، إذ اعتمد عليه كثيراً في توجيه بعض الأعاريب، وبيان الأساليب القرآنية، وما يكمن فيها من نكات بديعة، وحِكَمٍ سامية.

كما صرّح بالشيخ (الجمل) المتوفى (1204 هـ) -صاحب الحاشية المشهورة على تفسير الجلالين- في أكثر من موضع –مما سبق-، والجمل اعتمد كثيراً في الإعراب على الشيخ السمين الحلبي (ت/756) في درّه (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون)، أعظم وأشهر تفسير معنيّ بالإعراب وتوجيه القراءات –والله أعلم-.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والراجع:

***بعد القرآن الكريم**

ـ الآلوسي, شهاب الدين محمود بن عبد الله الآلوسي(1415 هـ). **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**،تحقيق: علي عبد الباري عطية،ط1، بيروت ـ دار الكتب العلمية.

ـ ابن الأثير, مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد(1420هـ)، **البديع في علم العربية**، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين،ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية.

ـ ابن الجزري, شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف (د.ت). **النشر في القراءات العشر**، تحقيق : علي محمد الضباع (المتوفى 1380 هـ) الناشر : المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].

ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(د.ت)، الخصائص،ط4، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(د.ت)، اللمع في العربية،تحقيق: فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية.

ـ ابن الحاجب, جمال الدين بن عثمان بن عمر بن ابي بكر(1409 هـ)، **أمالي ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الأردن ـ دار عمار، بيروت ـ دار الجيل.

ـ ابن الحاجب, جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر(2010 م)، **الكافية في علم النحو**، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر،ط1، القاهرة ـ مكتبة الآداب .

ـ ابن الخشاب, أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد(1392 هـ)، **المرتجل (في شرح الجمل)**، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، دمشق: مكتبة دمشق.

ـ ابن عادل, أبو حفص سراج الدين عمر بن علي(1419هـ)، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض،ط1، بيروت / لبنان ـ دار الكتب العلمية .

ـ ابن عاشور, محمد الطاهر بن محمد(1997 م)، **التحرير والتنوير**. تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع.

ـ ابن عقيل, عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري(1400 هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،ط20،القاهرة: دار التراث ، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه.

ـ ابن قيم الجوزية, برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر (1373 هـ)، **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**،تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي،ط1، سعودية: أضواء السلف - الرياض.

. ـ ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله,(د.ت)، **أوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك**،تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ـ ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (د.ت)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبد الغني الدقر،سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا.

ـ ابن هشام, عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله(1383هـ)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد،ط11، مصر ـ القاهرة.

ـ ابن هشام, عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (1985م)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله،ط6، سوريا ـ دمشق ـ دار الفكر.

ـ ابن مالك, محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني (1410هـ)، شرح تسهيل الفوائد،تحقيق:د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون،ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ـ ابن مالك, محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني (2009م)، ألفية ابن مالك، دار التعاون.

ـ ابن مالك, محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني, (د.ت)، شرح الكافية الشافية،تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي،ط1، سعودية: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.

ـ ابن الوراق, محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن(1420هـ)، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش،ط1، السعودية/الرياض ـ مكتبة الرشد.

ـ ابن يعيش, يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي (1422 هـ)، **شرح المفصل للزمخشري**،قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب،ط1، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.

ـ أبو البركات الأنباري, عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (1420هـ) **أسرار العربية**. دار: الأرقم بن أبي الأرقم.

ـ أبو البركات الأنباري, عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري(1424هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، ط1،المكتبة العصرية.

ـ أبو حيان الأندلسي،محمد بن يوسف(1418 هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد،ط1، مصر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

ـ أبو حيان الأندلسي,محمد بن يوسف (1422 هـ)، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق :1ـ د. زكريا عبد المجيد النوقي،2ـ د. أحمد النجولي الجمل،ط1، بيروت/ لبنان ـ دار الكتب العلمية.

ـ أبو حيان الأندلسي,محمد بن يوسف (د.ت)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، المحقق: د. حسن هنداوي،ط1، دمشق ـ دار القلم:(من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا.

ـ أبو السعود, محمد بن محمد بن مصطفى العامدي (د.ت)، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم** ،د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ـ أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد(1428 هـ) **جامع البيان في القراءات السبع**، ط1،جامعة الشارقة - الإمارات(أصل الكتاب رسالة ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة).

ـ أبو عمرو الداني,عثمان بن سعيد(1404هـ)، **التيسير في القراءات السبع**، تحقيق اوتو تريزل، بيروت ـ دار الكتاب العربي.

ـ إسماعيل حقي , إسماعيل بن مصطفى البروصوي(د.ت)، **تفسير روح البيان**، دار إحياء التراث العربى.

ـ أبو الفداء, عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود (2000م)، **الكناش في فني النحو والصرف**،دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، بيروت - لبنان: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

ـ الأستراباذي, رضي الدين الأستراباذي(1398 هـ)، **شرح الرضي على الكافية**، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس.

ـ الأُشْمُوني, علي بن محمد بن عيسى (1419هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. لبنان: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.

ـ ـ امْرُؤُ القَيْس, امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي (1425 هـ) ديوان امرئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، بيروت ـ لبنان: دار المعرفة.

ـ الباقولي، علي بن الحسين بن علي(1420هـ)، إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج، تحقيق ودراسة: إبراهيم الأبياري،ط4، دارالكتاب المصري - القاهرة ودارالكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت.

ـ بدر الدين حسن، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله(1428هـ) : **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان،ط1، دار الفكر العربي.

ـ البغوي, أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد (1420هـ)**معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي**، عبد الرزاق المهدي ،ط1، بيروت ـ دار إحياء التراث العربي.

ـ البياتي, ظاهر شوكت (1425هـ)، **أدوات الإعراب**، ط1، بيروت - لبنان ـ مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

ـ الجرجاويّ, خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري (1421هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو،ط1، بيروت-لبنان ـ دار الكتب العلمية .

ـ الجَوجَري, محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري (1423هـ)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق.

ـ حسن، عباس حسن(د.ت)، **النحو الوافي**،ط15، دار المعارف.

ـ الحندود, إبراهيم بن صالح (1421هـ) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، ط33، الناشر:الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

ـ الخراط, أ. د. أحمد بن محمد (1426هـ)، **المجتبى من مشكل إعراب القرآن**،الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.

ـ درويش, محيي الدين بن أحمد مصطفى (1415م)، **إعراب القرآن وبيانه**،ط1، سوريا : دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية ، (دار اليمامة - دمشق - بيروت) ، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت).

ـ الدعاس، أحمد عبيد الدعاس (1425هـ)، **إعراب القرآن الكريم**،ط1، سوريا- دمشق ـ دار المنير ودار الفارابي.

ـ الراجحي, د.عبده الراجحي (1420هـ)، **التطبيق النحوي**، ط1، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

ـ الزجاج, إبراهيم بن السري بن سهل (1408هـ)، **معاني القرآن وإعرابه**،المحقق: عبد الجليل عبده شلبي،ط2، بيروت ـ لبنان ـ عالم الكتب .

ـ الزركشي, أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله (1376هـ)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،ط1، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه (ثم صوَّرته دار المعرفة، بيروت، لبنان - وبترقيم الصفحات نفسها).

ـ الزركلي, خير الدين بن محمود بن محمد (2002م)، **الاعلام**،ط15، دار العلم للملايين.

ـ زكرياء الأنصاري, زكرياء بن محمد بن أحمد(1421 هـ)، **إعراب القرآن العظيم** . حققه وعلق عليه: د. موسى على موسى مسعود (رسالة ماجستير)،ط1، المكتبة الشاملة.

ـ الزمخشري, أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (1407هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**،ط4، بيروت ـ لبنان: دار الكتاب العربي .

ـ الزمخشري, أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد،جار الله (1993م)، **المفصل في صنعة الإعراب**، بيروت ـ مكتبة الهلال .

ـ السامرائي, د. فاضل صالح (1420 هـ) معاني النحو، ط1، الأردن ـ دار :الفكر.

ـ السامرائي, د. فاضل صالح (1421هـ)، **تحقيقات نحوية**،ط1، عمان: دار: الفكر.

- سليمان بن عمر الشافعي المشهور بالجمل (ت:1204هـ) (1430هـ-2009 م) : الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، دار الفكر، بيروت-لبنان.

-سعيد الأفغاني, سعيد بن محمد بن أحمد(1424هـ)، **الموجز في قواعد اللغة العربية**، بيروت ـ لبنان: دار الفكر.

ـ السمين الحلبي, أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف (د/ت)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط ،دار القلم ـ دمشق.

ـ سيبويه, عمرو بن عثمان (1408 هـ) **الكتاب**، المحقق: عبد السلام محمد هارون ،ط3،القاهرة: مكتبة الخانجي.

ـ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (د.ط)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**،المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

ـ الشاطبي, أبو إسحق إبراهيم بن موسى (1428هـ) **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، المحققون: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ود. محمد إبراهيم البنا.، ود. عياد بن عيد الثبيتي.،ود. عبد المجيد قطامش، ود. سليمان بن إبراهيم العايد، ود. السيد تقي، ط1، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة.

ـ الشريف الجرجاني,(1403هـ)**كتاب التعريفات**. المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر،ط1، بيروت –لبنان ـ دار الكتب العلمية.

ـ شهاب الدين الأندلسي, أحمد بن محمد (1421هـ)،**الحدود في علم النحو**، المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي، ط/العدد112 ، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

ـ الشوكاني, محمد بن علي بن محمد (د.ت)،**فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**. بيروت ـ لبنان ـ دار الفكر.

-صافي, محمود بن عبد الرحيم (1418هـ)،**الجدول في إعراب القرآن الكريم** ، ط4،دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت.

ـ صالح الفوزان, عبدالله بن صالح (د.ت)، دليل السالك الى ألفية ابن مالك، دار المسلم للنشر والتوزيع.

ـ الصبان, أبو العرفان محمد بن علي(1417هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، ط1، بيروت-لبنان ـ دار الكتب العلمية.

ـ الطبري, محمد بن جرير بن يزيد الطبري (1422هـ)، **تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

- طنطاوي , محمد سيد طنطاوي, 1997م. **التفسير الوسيط للقرآن الكريم**. مصر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة ، دار السعادة.

ـ طنطاوي, محمد سيد طنطاوي(2011م)، **معجم اعراب الفاظ القرآن الكريم** ،بيروت ـ لبنان, مكتب لبنان ـ ناشرون شام.

ـ عبدالحميد, محمد محيي الدين عبد الحميد(1428هـ)، **التحفة السنية بشرح المقدمة الاجرومية**. قطر: طبع على نفقة وزاة الاوقاف والشؤن الاسلامية ـ قطر.

ـ العنزي, عبد الله بن يوسف بن عيسى الجديع العنزي (1428هـ)، **المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف**، بيروت - لبنان : مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع.

ـ الغلاييني, مصطفى بن محمد سليم(1414هـ)، **جامع الدروس العربية**،ط28، بيروت ـ لبنان: المكتبة العصرية، بيروت.

ـ القِنَّوجي, أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن (1412 هـ)، **فتحُ البيان في مقاصد القرآن**، عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري،بيروت ـ لبنان: المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا - بَيروت.

ـ المبرد, محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي (د/ت)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت ـ دار: عالم الكتب.

-محمد عبد المحسن 2022، في ذكرى شيخ الأزهر السابق (محمد سيد طنطاوي)، موقع مبتدأ،والمعرفة، (23 /2022/9).

ـ المخزومي,مهدي المخزومي(1406هـ)، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، بيروت ـلبنان : دار الرائد العربي.

ـ مكي القيسي, مكي بن أبي طالب القيسي (1405هـ) مشكل إعراب القرآن.،ط2، بيروت ـ لبنان: الناشر: مؤسسة الرسالة.

ـ ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (1428 هـ)، شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون،ط1، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية.

ـ النجار, محمد عبد العزيز (1422هـ)، ضياء السالك إلى أوضح المسالك،ط1، مؤسسة الرسالة.

ـ النحاس, أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل (1421هـ)، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ،ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ الهرري,محمد الأمين بن عبد الله (1421هـ)،تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي،ط1، بيروت - لبنان :دار طوق النجاة.

ـ الهمذاني, المنتجب الهمذاني (1427 هـ)،الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح،ط1، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية.

ـ بابەتة ريزمانيةكان لةتةفسيري وةسيت لة بؤ قورئاني بيرؤزـ

أبو بكر أحمد محمد **هاشم محمد مصطفى**
بەشي زماني عربي / كۆليزي بەروەردة/ زانكۆي سلاحەدين-هەولێر
abubaker.mohammad@student.su.edu.krd su.edu.krd@hashm.mustafa

پوختە

ئەم توێژینەوەیە بەشێکە لە: (بابەتە ڕێزمانییەکان لە تەفسیری **وەسیت** بۆ قورئانی پیرۆز) زانای پایەبەرز (تەنتاوی)، دایناوە نووسیوێتي، ئەو بابەتانە بەنموونە وەرگیراوە کە بە (نیهاد، گوزارە، بکەرو جێگرەکەی) پەیوەستە. مەبەست لەم توێژینەوەیەدا دەرخستن و پیشاندانی ئەو هەوڵ و کۆششانەیە کە زانای ناوبراو داویەتی لەم بوارانەدا ، بۆ سوود وەرگرتن لێیان لە ڕاڤەکردنی قورئانی پیرۆزدا.

ئەم توێژینەوەیە پێکهاتووە لە دەروازەیەك ودوو تەوەر و دەرئەنجام، لە دەروازەکەدا تیشك خراوەتەسەر ژیانامەی زانای ناودار (شێخ تەنتاوی)، پیناسەی تەفسیری وە سیت لە تەوەری یەکەمدا باس لەو بابەتانەکراوە کە شێخ تەنتاوی ئاماژەی پێکردوە لە بابەتەکانی (نیهاد ، گوزارا)دا، لە تەوەری دووەمدا باس لە (بکەر و جێگرەکەی) لە تەفسیرەکەیدا کراوە، لە کۆتایشدا ئەنجامەکان گرنگی زانستی زمانەوانی و ڕێزمانی بۆ ڕاڤەکردنی دەقەکان بەتایبەتی قورئانی پیرۆز پیشاندەدات، چونکە بابەتە زمانەوانییەکان ڕۆڵی گرنگیان لە زیاتر قوڵبونەوەو رامان لە واتای ئایەتە پیرۆزەکاندا هەیە. لەگەل دەرخستنی کەسایەتی بواری زانستی نوسەر بۆ پیشاندانی بیروڕای زانایان و بەراست دانان وبەسندکردني تیبایدا.

وشە گرنگەکان: تەنتاوی، نیهادو گوزارا، بکەر و جێگرەکەی، جیاوازی ڕیزمانی.

Grammatical Issues in the Al-Wasit Interpretation for the Holy Qur'an

Abubake Ahmad Muhammd **Hashm Muhammd Mustaf**
Department of Arabic Language, College of Education, Salahadin University-Erbil
abubaker.mohammad@student.su.edu.krd hashm.mustafa@su.edu.krd

Abstract

This study dealt with part of the (Grammatical Issues in the Al-Wasit Interpretation for the Holy Qur'an), which was writteen by Sheaikh (Tantawi) who died in the year ((1431 AH)). The Almighty, and for this reason we chose for theis study this inte rpreitation, which was charace terized by the smoothness of expression and the accuracy of observation, taking into accoaunt the need of the new generation in what it should know about the book of his Lord Almeighty, combining the knowledge of the predecaesors and the style of the contamporaries , It was concerned with grammatical investigations as much as it serves its interpretation and clarifies the problem from its meanings, and the nature of the study necessitated its distribution into two sections, preceded by a preface, in which shed light on the features of (Tantawi's life) and a brief definition of his interpretation, The second topic comes aftier that to cast a shadow over the issues relateed to the actor and his depeuty, and the study ends with a conclusion highlighting the most important findeings of the research, including: highlighting the scientific value of this comprehensive interpretation of the most issues of interpretation, and the close relationship betwen the grammatical and interepraetation investigation, and the personality The author's scienitific method in presenting sayings, comparison and weigheting, and we have approiached his approach in that.

Keywords: Tantawi, subjects, predicate, subject and grammatical subject, grammatical difference.